وكيل وزارة الصناعة و المعادن:
نتجه إلى خصخصة المعامل والشركات بعد تأهيلها عن طريق الاستثمار

3

قانون رقم ١٣ استثنى قطاعات الاستخراج النفطي والتأمين والبنوك والأولوية لمشاريع الكهرباء

6-7

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1775)السنة السابعة -الثلاثاء (20) نيسان 2010

السياحة الدينية.. موارد اقتصادية هائلة بحاجة إلى التنظيم والتخطيط الناجح

تقرير: عوامل مؤثرة تحول دون السيطرة على أسواق النفط والغاز العالمية

ما بواعث استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية؟

10

الفساد في الاقتصاد العراقي
الواقع والمعالجات

12

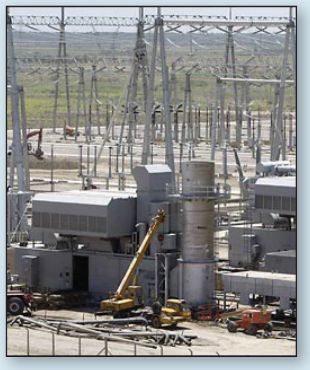

أولويات الاقتصاد العراقي
وتحديات المستقبل

15

السير الأعمى نحو
الكارثة

الاقتصادي | العدد (1775) السنة السابعة - الثلاثاء (20) نيسان 2010

السياحة الدينية.. موارد اقتصادية هائلة بحاجة إلى التنظيم والتخطيط الناجح

بغداد / علي الكاتب

يزخر العراق باماكن تتعلق بالسياحة الدينية تعد مورداً اقتصادياً كبيراً في حال استغلالها ، في وقت يؤكد المراقبون والخبراء في مجال السياحة انها ستصبح القطاع الاهم والاكثر اسهاما في التنمية الاقتصادية للبلاد متفوقة بذلك على النفط الذي سينضب بعد حقبة من السنين في حين ان الاماكن الدينية تبقى ولن تزول .

فهناك الكثير من المزارات الدينية المعروفة في وسط العراق ليست هي الوحيدة فالعراق يضم مزارات لعموم المذاهب الاسلامية في معظم محافظاته ،الى جانب المعالم الدينية للاديان الاخرى حيث يعد جامعا للديانات السماوية كافة ، وان كانت المدن الدينية قد انتعشت اقتصادياتها بسبب الواردات المالية الهائلة التي تعود الى توافد الافواج الدينية المستمر اليها ،اذ يوصف هذا الانتعاش او التحسن الاقتصادي مقارنة بالفترة الماضية بـ (الحلقي) اي انه يشمل مجموعة من الناس العاملين في مجال السياحة الدينية والذي تضعف حلقاته كلما اتجهنا نحو الخارج اذ يكون مستوى التحسن الاقتصادي هامشيا او منعدما لدى الشرائح التي لا تعمل ضمن هذا القطاع.

ويقول احمد الزبيدي صاحب فندق سياحي في منطقة الكاظمية ان النهضة الاقتصادية التي حدثت في قطاع السياحة الدينية كانت كبيرة وغير متوقعة لدى البعض ،الامر الذي ادى وجود ضعف في التنظيم الذي من شأنه استيعاب هذه المتغيرات والقيام باعمال لتطوير المؤسسات السياحية من المطاعم والفنادق ودور الاستراحة التي لم تكن مهئية امام هذه الافواج الغفيرة من الزوار ومن بلدان عربية وإسلامية وأجنبية عدة.

ويضيف ان السياحة الدينية اصبحت في الوقت الحاضر موردا اقتصاديا مهما لعموم البلاد وليس الاقتصار على المدن الدينية ذاتها،فالعراق الذي يضم اكثر من ٦٠ موقعا دينيا ما بين مرقد او مكان مقدس او مسجد كبير او مقام ما، لم تقم الجهات المختصة حتى الآن بأي عمل لتطوير هذا القطاع الحيوي والمهم لاستيعاب هذه الحشود الكبيرة من الزوار ،وغالبا ماتغص المدن المقدسة في كربلاء والنجف والكاظمية بالزوار ما يجعلهم يتجهون الى الفنادق الاخرى الموجودة في بغداد ،او ان منهم من يفترش الارض احيانا للمبيت.

ويتابع لهذه الظاهرة ايجابيات اضافة الى سلبياتها حيث ان كثيراً من الفنادق الموجودة في بغداد والمغلقة منذ سنوات عادت وفتحت ابوابها امام النزلاء من جديد ومعظمهم من الزوار القاصدين للمناطق الدينية ،فما بالك لو كانت هناك افواجا سياحية للمواقع الاثارية والسياحية الاخرى، اما معالجة حالة الفوضى في استيعاب تلك الافواج فتتمثل بالقيام بالتنسيق مع تلك الجهات السياحية في تلك الدول قبل مدة محددة قبل وصولهم الى الاماكن الدينية.

كريم الانباري صاحب محل لبيع الاقمشة في منطقة الكاظمية يقول ان كثيراً من المحال التجارية والاسواق في الكاظمية تعتمد على الافواج السياحية القادمة الى الكاظمية لزيارة العتبات المقدسة الموجودة فيها،ف (الدائرة الاقتصادية) تتحرك مع انتعاش الاسواق والباعة المتجولين والعتالين واصحاب البسطيات وسائقي المركبات واصحاب الفنادق والمطاعم والعمال وغيرهم ،وهذا يعني تحسن المستوى المعيشي لدى شرائح مختلفة فالعجلة الاقتصادية تدور متى توفرت لها عوامل نهضتها وديموتها.

عضو اتحاد شركات السفر والسياحة رحيم العكيلي يقول ان السياحة الدينية بامكانها تعزيز اقتصاديات البلاد وتطوير إمكاناته وقدراته التنموية لما توفره من عوائد مالية كبيرة تقدر بنحو خمسة مليارات دولار سنويا لو استثمرت بالشكل الصحيح ووضعت لها الخطط المنهجية المنظمة بالشكل المطلوب ،كما انها كذلك ثروة ليست ذات حدود معينة لقدرتها في توظيف عوامل مضاعفة للتنمية الاقتصادية وهو ماتوفره من فرص عمل جيدة لآلاف من العاطلين عن العمل اذ تعد جاذبة للايدي العاملة الرخيصة المتوفرة في كل مكان وزمان.

ويرى ان البلد سيشهد نهوضا متميزا في مجال السياحة الدينية خلال المدة المقبلة وهو ما لاحت بوادره في الوقت الحاضر من النهضة العمرانية الواسعة في الاماكن الدينية من بناء الفنادق الكبيرة والابراج السياحية والمولات التجارية وغيرها مما يبشر بغد افضل لهذا القطاع المهم في العراق ،بما يتزامن مع التحسن في الوضع الامني.

ومن الجدير بالذكر ان مصدراً إعلامياً في وزارة الدولة للسياحة اكد ان ازدهار السياحة الدينية في البلاد له مؤشرات من خلال الزيادة في اعداد الافواج السياحية القادمة من الدول العربية والإسلامية والأجنبية،حيث استقبلت مدينة كربلاء خلال زيارة اربعينية الامام الحسين (ع) ما يقارب ٢٦٠ الفا و١٦١ سائحا دينيا اجنبيا من ٣٠ بلدا وهو يعد الاكبر في تاريخ المدينة وفي العراق،كما ان هناك زيادة متوقعة في اعداد الزائرين خلال الفترة المقبلة مما يتطلب تشييد فنادق سياحية اخرى لاستيعاب تلك لاعداد المتزايدة من الزوار.

وزير التعليم العالي يدعو شركات القطاعين العام والخاص لاستثمار مخرجات البحث العلمي

بغداد / المدى الاقتصادي

دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتورعبد ذياب العجيلي القطاعين الصناعي العام والخاص إلى استثمار مخرجات البحث العلمي في تشكيلات الوزارة والإستفادة منها، في حين بين رئيس هيئة التعليم التقني سعيها لخلق نظام تعليمي إبداعي يبنى على احتياجات السوق ويركز على حاجات المجتمع وأرباب العمل.

وقال الوزير على هامش احتفالية هيئة التعليم التقني بالذكرى الحادية والأربعين لتأسيسها في النجف: إن على الجامعات والهيئات العلمية التابعة للوزارة التركيز على البحث العلمي لأنه أساس تقدم الشعوب والأمم، داعيا المسؤولين في القطاع الصناعي العام والخاص لاستثمار مخرجات البحث العلمي في تشكيلات الوزارة والإفادة منها.

من جانبه قال رئيس هيئة التعليم التقني الدكتور محمود شاكر عبد الحسين الملا خلف: إن الهيئة تسعى لخلق نظام تعليمي إبداعي يبنى على احتياجات السوق ويركز على حاجات المجتمع وأرباب العمل، مبينا أن رسالة الهيئة تتضمنُ تقديمَ تعليم تقني عالي الجودة يواكب التطوراتِ العلمية والتقنية والانفتاح الخارجي وضمان توكيد جودة العائد المستهدف من عملية التعلم.

وأوضح أن الهيئة نفذت عدداً من الدورات التدريبية المهمة لبناء قدرات ملاكاتها بالتعاون مع العديد من الجهات الدولية منها اليونسكو UNISCO ووزارة التعليم المستمر البريطانية و جمعية الكليات والمعاهد التقنية البريطانية المعروفة اختصارا بروابط وكالة التعاون الإنمائي الألمانية GTZ ، وزارة الموارد الإنمائية الألمانية BMZ، الاتحاد الأوروبي EL ومنظمة العمل الدولية ILO، منوها إلى أن الهيئة نفذت ١٩٧ دورة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن تدرب خلالها ٣١٤٤ منتسباً ومن دون أن تتكلف الدولة أية تبعات مالية، فضلاً عن إبرام العديد من الاتفاقيات الثقافية والتوأمة العلمية مع بعض الجامعات العربية والجامعات العالمية ومنها الأمريكية والبريطانية والكندية والألمانية والأوربية والآسيوية والتي نتج عنها الحصول على فرص لتطوير البُنى التحتية للكليات والمعاهد التقنية وتدريب القيادات الإدارية العليا والوسطى إضافة إلى تمتع العديد من المنتسبين بالمنح والزمالات والإجازات الدراسية خارج العراق لغرض حصولهم على شهادة أعلى.

وذكر رئيس الهيئة أن حملة جديدة لتدريب العاملين في قطاع البناء والإنشاءات والطرق والجسور وإعادة تأهيل الأبنية والتأسيسات الصحية أطلقت نهاية عام ٢٠٠٩ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) إيمانا من الهيئة بأهمية قطاع البناء والإنشاءات لاسيما في هذه المرحلة التي تشهد إعادة إعمار البلاد.

للوقوف على مستقبل الصناعة العراقية في هذه المرحلة المهمة حيث يشهد الاقتصاد العراقي حالة التحول نحو اقتصاد السوق في ظل تعطل القطاعات الانتاجية ومنها الصناعي على وجه التحديد و من اجل اطلاع الرأي العام على جملة من القضايا (المدى الاقتصادي) التقت وكيل وزارة الصناعة و المعادن لشؤون الانشطة المركزية مكي عجيب الديراوي وكانت هذه المقابلة.

وكيل وزارة الصناعة و المعادن: نتجه إلى خصخصة المعامل والشركات بعد تأهيلها عن طريق الاستثمار

أجرى المقابلة / ليث محمد رضا

× ما رؤية الوزارة لدخول القطاع الخاص عالم الاستثمار في الصناعة المحلية؟

– النظام السابق كان يحارب القطاع الخاص و يمنع اي صناعة ثقيلة عن القطاع الخاص و لم يفسح المجال للقطاع الخاص و الان الفكرة ان الدولة فتحت الابواب لكل مستثمر لديه امكانية لدخول السوق العراقية ، والعراق بحكم موقعه الجغرافي و الايدي العاملة و الخبرات التي يمتلكها كلها تجعله رائدا في المنطقة صناعيا لاسيما البصرة ذات الموقع المهم جداً لان هناك مخططاً بأن البضاعة بدل من ان تكون عن طريق قناة السويس بين بلدان الشرق كالصين و الهند هذا الطريق البعيد يكون البديل عن طريق الخليج العربي و البصرة و من خلال العراق ينقل عن طريق البر عبر تركيا الى أوروبا بكلفة اقل وسرعة فأنظار دول العالم و المستثمرين و اصحاب رؤوس الاموال الان متجهة نحوالعراق لذلك فعدم الاستقرار الامني و العمليات الارهابية لها بعد اقتصادي و هذا في غاية الاهمية لان انتعاش العراق يعني نزول بعض الدول التي هي الان بالقمة.

× ماذا بشأن خصخصة المعامل و الشركات التي سبق وأعلنت الوزارة عن امكانية خصخصتها؟

– الان الفكرة الموجودة في الوزارة هي فكرة الاستثمار و الخصخصة لان النظام السابق شكل مايزيد على ٧٦ شركة بما فيها شركات التصنيع العسكري المنحل و في الوقت الذي أنشأ المعامل و شكل الشركات لم تكن غايته ربحية و لم تكن الغاية إنتاجية، بل اراد ان ينظر للعراق على انه بلد صناعي لان اساس التقدم في البلدان يقاس على اساس التقدم الصناعي و على هذا الاساس الدولة كانت تستوعب جميع الخريجين فكل طالب عندما يكمل الجامعة او المعهد يجد أن مكانه موجود في الشركة الفلانية او الدائرة الفلانية، ومن اجل ذلك اولى التصنيع العسكري جانباً كبيراً من إمكانات الدولة، بينما كان الاعتماد الربحي مقتصراً على النفط فقط و كانت المعامل تخسر ففي تسعينيات القرن الماضي و عندما اصبح الدولار بثلاثة الاف دينار عراقي كان يبيع الدينار العراقي بالعملة الصعبة يدعم المصانع بالعملة الصعبة اي انه كان يعتبر الدينار العراقي معادلاً لثلاثة دولارات فبدل الثلثمائة الف دينار التي تعادل مئة دولار كانت الدولة تعطي مليون دولار ، وبعد حل النظام، الحكومة الجديدة تفاجأة بهذا الكم الهائل من المعامل و الشركات المدمرة اساساً و قيمتها كانت جداً ضخمة ، فمعالجتها من قبل الدولة و الحكومة المركزية من غير الممكن ان تعيد نشاط جميع المعامل فصارت الفكرة الاعتماد على المستثمرين من خلال الخصخصة لبعض المعامل و هذه فكرتنا الاساسية الاستثمار و الخصخصة لدعم القطاع الصناعي و ليس بالضرورة ان نكون واحداً من البلدان الصناعية و انما انتاج و ارباح و هناك من يتصور ان الدولة تريد ان تتخلى عن شركاتها و مصانعها لكن الغاية ليست هكذا بل هي لسببين الاول هو عدم امكانية الدولة لاعادة و تأهيل المعامل و الثانية تشجيع القطاع الخاص فنظام الخصخصة سيشجع المواطن المتمكن من ان يبني معملاً فمثلاً لدينا معمل سيارات و تحول من القطاع العام الى الخاص و المستثمر في هكذا حالة لديه امكانية كبيرة ليبني معملاً آخر .

× درجت الوزارة على تفعيل مبدأ الشراكة مع شركات عالمية في قطاعات صناعية بعينها، ما الذي تحقق من هذه الخطوة خلال الفترة الماضية؟

– بالنسبة لمبدأ الشراكة الوزارة لاتزال في بدايتها مستمرة في العمل و الوضع الامني ايضاً كان غير مستقر ، و بالرغم من هذه المعوقات فأن الوزارة تتحرك بقوة في هذا الاتجاه، صناعة الاسمنت الان هي لدينا منتجة و مربحة و قطاعات التمويل الذاتي في الصناعات الاسمنتية من ضمنها في الشهر السابع زهاء ستة عشر شركة تتحول الى التمويل الذاتي .

×هل ان الوزارة رفعت من سقف الموازنة الاستثمارية للعام المقبل ٢٠١١ بضوء الحاجة الفعلية؟

– الموازنة تتعلق بمجلس الوزراء الذي يعد خطة للدولة تتضمن حصة لوزارة الصناعة، بتقديراتنا حصة وزارة الصناعة لا تكفي لحاجة شركة واحدة من شركات وزارة الصناعة لذلك فنحن نتجه للخصخصة و الاستثمارفاغلبية الشركات مدمرة و لا تثقل كاهل الدولة المركزية .

لدينا شركات تطلب مبالغ مالية ضخمة جداً فالدولة لو كانت لها الامكانية في تنشيط جميع الشركات لما اتجهت نحو الاستثمار و هو ليس استثمار اجنبي فقط، بل ان المستثمر المحلي هو المفضل بشرط ان تكون عنده امكانية والوزارة تطالب لكن ميزانية الدولة لديها قطاعات اخرى فحصة وزارة الصناعة محدودة لاتستطيع أن تنشط بعض الشركات و تعيدها إلى العمل.

×ماذا بشأن صناعة السيارات و هل ان الوزارة لديها الإمكانات لإنشاء المصانع لتجميع سيارات الصالون و الخدمية في العراق؟

– كل نشاطات الوزارة الان لها دعم من الوزارة اما بتوفير الاستثمار او بالدعم المركزي فالوزارة غير قادرة على دعم صناعة السيارات عن طريق الدعم المركزي للوزارة لكنها ستتم عن طريق المستثمرين، الآن لدينا ورش و شركات ضخمة كما في الاسكندرية و هي بحاجة الى توفير مزيد من الدعم لتنشيطها و الشركة العامة لصناعة السيارات طرحت للسوق منتوجاً جديداً من شاحنات سكانيا الى الاسواق المحلية بطريقة البيع بالتقسيط لدوائر الدولة و للمواطنين و هذا المنتوج الجديد هو (شاصي ورأس تريلة) و قد لقت تلك الخطوة دعماً من مجلس الوزراء حيث استثنت اللجنة الاقتصادية في المجلس منتجات الشركة العامة لصناعة السيارات (المصنعة و المجمعة) من قرار مجلس الوزراء المرقم (٢١٥) لسنة ٢٠٠٩ الذي يقضي بتسقيط مركبة قديمة عند تسجيل مركبة حديثة دعماً للمنتوج الوطني.

× ما التأثير الايجابي للقوانين التي شرعها مجلس النواب المنتهية ولايته في ما يخص حماية المستهلك و المنتج المحلي و الاغراق السلعي للارتقاء بواقع الصناعة المحلية؟

هذه القونين جيدة لكنها تبحث عن التطبيق فمثلاً مجلس النواب شرع قانوناً وعلى الوزارات الاخرى ان تهيئ مستلزمات شرائها من وزارة الصناعة و هذا قانون موجود و لكن ياترى هل الوزارات طبقت هذا القانون؟ فمثلاً القطاع النسيجي لو تتعاون وزارتا الداخلية و الدفاع لانتعشت صناعة النسيج و لم نتمكن من تغطية كامل حاجة الوزارتين فالقوانين موجودة لكن لم تطبق و هناك جهات حكومية تتحجج ببعض الشروط في طلبها كأشتراط وقت زمني قصير .

والصناعة الان مستوعبة اكثر من ١٨٠ الف منتسب و الحكومة المركزية اقرت رواتب ضخمة للمنتسبين عن طريق خطة مركزية و انا كشركة اريد ان اعطي راتب ٣٠٠٠٠٠ حسب امكانيتي لكن الحكومة المركزية تلزم الشركة بدفع مليون دينار للعامل من دون ان تتحمل شيئاً من هذه الزيادة.

×ما رؤية الوزارة لدعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة من حيث منح القروض اللازمة لديمومتها؟

– للاسف مسألة منح القروض للمشاريع تستغل بشكل لا يحقق الغاية المرجوة منها بمشاريع شكلية من اجل استلام القرض و المفروض بالقطاع الخاص و المستثمر عندما تدعمه الدولة ينبغي ان ينفذ المشروع نفسه وان تكون هناك لجان رقابية تتابع المشروع ، و الوزارة ماضية في تحقيق التنمية الصناعية حيث منحت في الفترة الاخيرة ١٧٤ اجازة لمشاريع صناعية جديدة خلال شهر اذار من العام الحالي و بقيمة استثمارية اجمالية بلغت (٢٨) مليار و (٤٥٦) مليون دينار .

× ما الفلسفة الاقتصادية للدولة؟

– علينا ان ننتظر البرلمان القادم و الحكومة القادمة التي من شأنها ان تحدد فلسفة الدولة الاقتصادية و تعمل على توضيحها.

× ما توقعاتكم لمستقبل الصناعة العراقية؟

– بتقديري لو تدعم الصناعة العراقية تكون ناجحة جداً و لها مستقبل و لدينا العقول بمستوى (البروف)، فالشركات الأجنبية تقدمت بفضل العقول و الدعم المادي، نحن الآن عقول موجودة و بحاجة فقط للدعم فهذه العقول لو تدعم سيكون المستقبل مشرقاً للصناعة العراقية.

الاقتصادي | العدد (1775)السنة السابعة -الثلاثاء (20) نيسان 2010

تـقرير: عوامل مؤثرة تـحول دون السيطرة على أسواق النفط والغاز العالمية

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

اكـد تقريـر للطاقة تعـدد الجهـات المنتجة والمصـدرة للنفط والغـاز وتزايد الأطراف الداخلـة في المعادلة النفطية بشـكل يومي لتتسـع معهـا دائـرة التأثـير علـى حجـم المكتشـف وحجـم الاحتياطيـات وحركـة واتجاهات الطلب والأسـعار السـائدة، في حـين تنوعـت تقنيـات الإنتاج وأصبحت أكـثر كفاءة وقـدرة على زيـادة الإنتاج من الحقول المكتشـفة، ورفعت من القدرة على الاكتشاف وبشكل أكثر دقة .

وقـال التقريـر الـذي تصـدره شـركة نفط الهلال انه في الوقت الذي اشتعلت فيه حدة المنافسـة بين شركات النفط والغاز العالمية ثقافـة التطويـر والتحديـث في قطاعـات النفـط والطاقـة لتشـمل جميـع المدخلات والمخرجات وصولا إلى الدخول في سباق مع الطبيعة لتطوير تقنيات الطاقة المتجددة في المقابـل تتحـرك الأحـداث المتلاحقـة لقطاع الطاقة بسـرعة متراوحة بين زيادة عدد الآبار المكتشفة إلى التنافس على أعلى حجم للاحتياطيات المؤكدة مرورا بالسباق الحاصـل للتربع على قمـة المنتجين للنفط والغاز وما يصاحبه ذلك من استثمارات في تطوير وسـائل النقل عبر الحدود وصـولا إلى الحـراك الـدوري لتنظيم واستضـافة المعارض والمؤتمـرات والقمـم المعنيـة بشـؤون قطـاع النفـط والطاقـة، ناهيـك عـن قـدرة التأثـيرات الناتجة عـن أحوال الطقس والأحـداث السياسـية واتجاهات المضاربة في أسواق النفط والغاز العالمية ومـا تحدثـه مـن تشـويش علـى الخطط الاستثمارية والتنموية الموضوعة من قبل الدول المعنية.

واضـاف التقريـر : ووفقـا لهـذه العوامل المؤثـرة يبـدو أن جميـع الـدول المنتجـة والـدول الصـناعية المعنيـة بتطوير قطاع الطاقـة التقليديـة والمتجـددة لم تسـتطع السـيطرة أو الاسـتحواذ أو الوقـوف علـى قمة قطـاع الطاقة سـواء كان ذلك من ناحيـة الاعتمـاد على ضـخامة الإنتـاج أم الاحتياطيـات أم السـيطرة على الأسـواق الداخلية والخارجية، مـع أن جميع الدول تسـعى للوصـول إلى القمـة للسـيطرة علـى قـرارات واتجاهات الأسـواق سـعيا منهـا لجذب الأنظـار العالمية إلى أسـواقها واقتصادياتها التي ستسهم في جذب المزيد من الاسـتثمارات على حقولها التي تحتاج إلى زيـادة مسـتمرة للاسـتثمارات المركزة للمحافظـة على مكان الصـدارة بالإضـافة إلى انعكاسـات ذلـك على المنظومـة المالية والاقتصـادية لديهـا علـى المـدى البعيـد، ناهيك عن طموحات الدول للاستحواذ على مركز القـرار الاقتصـادي العالمـي، والذي لاشـك أن قطـاع النفـط والغاز هـو المدخل الأمثل لتحقيقه باعتباره محرك الاقتصـاد والسياسة بين الدول.

واشـار التقريـر الى انـه ورغـم الحـراك الحاصـل علـى قطـاع الطاقـة ككل من قبل جميـع الأطـراف إلا انـه لايوجـد من يقف على القمـة حتـى اللحظـة، ولـن يحـدث ذلـك في المسـتقبل القريـب، وكل مـا يمكن مشـاهدته هـو عمليـة تناقـل للأدوار بين أصـحاب الاحتياطيات الضخمة أو الإنتاج الأعلـى أو التقنية الأكثر تطـورا أو الأكثر اسـتهلاكا، وهكـذا دون الوصـول إلى مركـز القرار النفطي العالمـي، وذلك نتيجة لاسـتمرار وتـيرة المنافسـة بـين جميـع الدول بالإضـافة إلى تنوع وتوسع الإنتاج واتساع الطلب واستخداماته وتعاظم دور النفط والغاز على واقع ومستقل الاقتصاد العالمـي وعدم القدرة على توقع الاتجاهات والتطورات الداعمة أو المؤثرة وقوتها على قطاع النفط والغاز مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعضـ العوامـل السـلبية وفي مقدمتها اتجاهات المضـاربة قد يكون لها تأثير اكبر من جميع نقاط القوة التي تتمتع بها الدول المنتجـة والصـناعية والمسـتهلكة على حد سواء.

وفي مـا يخـص أهـم أحـداث الطاقـة في منطقة الخليج العربي أوضح التقرير :

ففي الإمارات أبرمت شـركة مولك القابضة بمقرهـا في المنطقـة الحـرة في الحمريـة بالشارقة اتفاقيتين الأولى لإنشاء مشروع مشـترك مـع شـركة الصـناعات أديتيـا لتوليد الطاقة الشمسـية ومقرها بانغالور في الهنـد لتوليد الطاقة الشمسـية بسـعة ٢٠٠ ميغـاواط حـراري، والثانيـة لإقامـة مشـروع "المدينة الداخلية"، وتبلغ القيمة الإجمالية للمشـروع أكثر مـن (٢) ملياري درهم، وينص الاتفاق على توريد وتركيب محطـات الطاقـة الشمسـية الحراريـة في الهنـد علـى أن تكـون علـى مرحلتـين، وسـيتم تصنيع المكونات الرئيسة في دولة الإمـارات وتصـديرها إلى الهنـد للمرحلة الأولية ومنشـأة لتصـنيع كامل العضوية في قـدرات ٥٠٠ ميغاوات سـتقام في الهند للمراحل المقبلة.

وفي الكويـت تجـري إيـران والكويـت محادثـات لبنـاء خـط أنابيب طولـه ٥٧٠ كيلومترا لنقل الغاز الإيراني إلى الكويت، حيث أثمرت المباحثات عن نتائج ايجابية، إلا أن الجانبين لم يتفقا بشـأن سـعر الغاز الإيراني المصـدر حتـى الآن. وبعد جولات عـدة مـن المفاوضـات تم الاتفـاق على نقل ٨,٥ ملايـين متر مكعب من الغـاز من حقل بارس الجنوبي إلى الكويت.

الجدير بالذكر أن الكويت عبرت مرارا عن اهتمامها باسـتيراد غاز طبيعـي من إيران بسبب ارتفاع الطلب المحلي.

وفي عمـان مـن المتوقـع أن يصـل إنتـاج سـلطنة عمان من النفط خلال العام الحالي ما بـين ٨٥٠ و٨٦٠ ألف برميـل يومياً إلى جانب تحقيق زيـادة في إنتاج الغاز، حيث أن تقنية الاستخلاص المعزز للنفط تواجه العديـد من التحديات كما تشـهد الكثير من الفرص التي يتعين الاستفادة منها وحسن اسـتغلالها، كمـا يتوقـع أن يبلغ متوسـط الطلـب على النفـط في العـام الحالي نحو ٨٦,٦ مليـون برميل في اليـوم ليرتفع إلى ١٠٥ ملايـين في عـام ٢٠٣٠، حيث يتطلب هذا الطلـب المتزايد في العالم اسـتثمارات ضخمة في الموارد غير التقليدية.

مـن جانـب آخـر، تعتـزم شـركتي توتـال الفرنسـية وبارتكس البرتغاليـة تقـديم عرض للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفـط والغاز تعتزم سـلطنة عمان طرحها في مزادات. وتعتزم عمان طرح ١١ منطقة امتيـاز للنفط والغاز بنهاية العام الجاري. وتعتمد السـلطنة على خبرة واستثمارات شـركات الطاقـة الأجنبيـة للمسـاعدة في تعزيز إنتاجها، وتمتلك توتال حصة أربعة بالمئـة في شـركة تنميـة نفـط عمـان أكبر شركة للنفط في البلاد، فيما تمتلك بارتكس حصـة اثنـين بالمئـة في شـركة تنمية نفط عمـان. وعززت سـلطنة عمـان إنتاجها من النفط في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بعدما كان يشـهد تراجعـا وتهدف لرفع الإنتـاج للعام الثالث علـى التـوالي في ٢٠١٠ بمتوسـط إنتـاج مستهدف يبلغ ٨٦٠ ألف برميل يوميا.

وفي السـعودية تعتـزم شـركة "أرامكـو" السـعودية المضـي قدمـاً في برنامـج التطوير والتنقيـب من خلال حفر ٤٨ بئراً استكشـافية وأكثر مـن ٣٠٠ بئر تطويرية خـلال العـام الجـاري ٢٠١٠. وسـتبقي "أرامكو" عدد منصات الحفر التي تشغلها، كمـا هـو حاليـاً عنـد ٩٦ منصـة ١٧ منهـا مخصصـة للاستكشـاف، والباقـي لآبـار التطوير.

يذكـر أن تراجع أنشـطة اسـتخراج النفط العـام الماضـي أدى إلى انخفاض عـدد منصات الحفر المسـتخدمة في المملكة إلى ١٠٤ من ١٣٠ منصة.

ومن جانـب آخر، تعتـزم المملكـة العربية السعودية رفع حصة محطات الكهرباء من وقـود التشـغيل بزيادتهـا إلى ٢,٥ مليون برميـل مـن النفـط الخـام يومياً بحلول ٢٠٢٠، مقارنة بـ١,٥ مليون برميل يومياً العـام الماضـي. وتسـعى السـعودية إلى زيادة استخدام منتجات النفط في المرافق وتقليـل الاعتمـاد علـى الغـاز الـذي يعاد توجيهه لتوسيع صناعة البتروكيماويات، كما أن وقود التشـغيل يشمل زيت الوقود ومنتجـات النفـط والغـاز. وتعتـزم السـعودية اسـتثمار نحو ٨٠ مليار دولار لزيـادة طاقـة توليد الكهربـاء إلى ٦٧ ألف ميجـاوات بحلـول ٢٠١٠ ارتفاعـاً من ٤٨ ألفـا حاليـاً، وسـط توقعـات بـأن يرتفـع الطلب على الكهربـاء إلى أكثر من ٦٠ ألف ميجاوات بحلول ٢٠٢٠.

وتبحـث شـركة رابـغ للتكريـر والبتروكيماويات (بترورابغ) السـعودية عـن شـركات مهتمـة لبـدء العمـل في المرحلـة الثانيـة مـن مجمعهـا العمـلاق للبتروكيماويـات، وافتتحـت بترورابـغ – وهـي مشـروع مشـترك بـين أرامكـو السـعودية العملاقـة للنفط وسـوميتومو كيميـكال – المرحلة الأولى مـن المجمع في نوفمـبر تشـرين الثـاني. ويمكنهـا إنتاج ١٨ مليون طن سنويا من المنتجات المكررة و٢,٤ مليـون طـن مـن البتروكيماويات، وقـد شـجع النمـو طويـل الأجـل للطلـب علـى البتروكيماويات في الصـين أرامكو وسـوميتومو علـى دراسـة المضـي قدمـا في التوسـعة التـي تقـدر تكلفتهـا بنحـو ٢٥ مليـار ريـال سـعودي. وتجـري جيه. جي.سـي كوربوريشـن اليابانيـة حاليـا دراسـة الجـدوى للمرحلـة الثانيـة ومـن المقـرر أن تكتمل بحلول الربـع الثالث من العام الجاري. وسـيتم اتخـاذ قرار نهائي بشأن الاستثمار في المشروع فور الانتهاء مـن الدراسـة ومراجعتهـا. وسـتدرس الشـركات في إطـار التوسـعة رفـع طاقـة وحدات تكسـير الايثان القائمة لتستوعب ٣٠ مليـون قـدم مكعبة إضـافية يوميا من الايثان.

في الوقت الذي اشتعلت فيه حدة المنافسة بين شركات النفط والغاز العالمية ثقافة التطوير والتحديث في قطاعات النفط والطاقة لتشمل جميع المدخلات والمخرجات وصولا إلى الدخول في سباق مع الطبيعة لتطوير تقنيات الطاقة المتجددة

الإكوادور تتجه لتأميم نفطها وجعله تحت سيطرة الدولة

الاكوادور / وكالات

قال الرئيس الإكوادوري رافائيل كوريا: إن حكومته سوف تتقدم باقتراح لإصدار تشريع يقضي بوضع الدولة يدها على عمليات الشركات النفطية في البلاد ما لم توقّع تلك الشركات عقودا جديدة لزيادة سيطرة الدولة على القطاع النفطي.

واضاف كوريا إن حكومته تودّ أن تتخلى شركات النفط الأجنبية عن صفقات تقاسم الأرباح وتوقّع بدلا منها عقودا جديدة تصبح بموجبها مجرّد شركات تقوم بتزويد الخدمات.

وتابع كوريا قائلا: "في كل يوم يمر هنالك ملايين الدولارات التي تذهب إلى تلك الشركات، في حين يجب أن تؤول إلى الدولة الإكوادورية، "إلاّ أن التقارير تشير إلى أن المفاوضات بشأن العقود الجديدة بين الحكومة وشركات النفط تسير بخطىً وئيدة. يُشار إلى أن كلاً من شركة ريبسول ريب. إم سي الإسبانية وبتروبراس بيتر٤ إس إيه بي بي آر إن البرازيلية واتحاد شركات آنديز بيتروليوم الصينية وإيني إيني إم آي الإيطالية تعمل حاليا في الإكوادور.

في كل يوم يمر هنالك ملايين الدولارات التي تذهب إلى تلك الشركات، في حين يجب أن تؤول إلى الدولة الإكوادورية. ويقول الرئيس كوريا، وهو يساري يلتقي في الكثير من طروحاته مع الرئيس الفنزويلي اليساري هوغو شافيز: إن بلاده، العضو في منظمة الدول المصدِّرة للنفط (أوبك)، بحاجة إلى زيادة بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية.

ومعلوم أن تشافيز يُعدُّ بمثابة رأس الحربة في حركة الضغط باتجاه بسط سلطة الدولة على النفط والموارد الطبيعية الأخرى في دول أمريكا اللاتينية. ويُذكر أن مشاكل عدة اعترت علاقة الرئيس كوريا مع مستثمري القطاع الخاص في بلاده في السابق. ففي عام ٢٠٠٨، أحدث كوريا صدمة في الأسواق عندما تعثَّر بدفع مبلغ تصل قيمته إلى ٣,٢ مليار دولار أمريكي كأسهم.

كما وقف أيضا إلى جانب المدِّعين في منطقة الأمازون من بلاده، والذين يقاضون شركة النفط الأمريكية تشيفرون كورب سي في إكس ويطالبونها بدفع تعويضات قدرها ٢٧ مليار دولار أمريكي بسبب الأضرار البيئية الكبيرة التي يقولون إنها تسببت بها.

وهدَّد الرئيس الإكوادوري أيضا بإلغاء قرار التحكيم الذي اتُّخذ ضد حكومته في نزاعها مع شركة النفط الأمريكية العملاقة.

تويوتا تسحب قرابة ٩٠٠ الف سيارة أخرى من السوق الامريكية والكندية

واشنطن / وكالات

أعلنت شركة تويوتا اليابانية لصناعة السيارات انها ستسحب نحو تسعمئة ألف من السيارات الميني فان من طراز سيينا في الولايات المتحدة وكندا وذلك بسبب مشاكل خاصة بالصدأ.

وقالت شركة تويوتا ان هذا الصدأ يمكن ان يؤدي الى انفصال الاطار الاحتياطي عن السيارة مما يعرض السيارات الاخرى للخطر.

وكانت الحكومة الأمريكية قالت انها تلقت ست شكاوى خاصة بوقوع اطارات احتياطية من سيارات سيينا.

وسيشمل السحب سيارات سيينا التي صنعت ما بين الاعوام ١٩٩٨ و ٢٠١٠ لانها يمكن ان تواجه مشكلات صدأ وتآكل في موضع خزن الاطار الاحتياطي.

وقالت تويوتا في بيان لها: "في اسوأ الحالات، فان حامل الاطار قد يسقط مما يؤدي الى انفصال الاطار الاحتياطي عن السيارة"، واضافت الشركة انها عملت على ايجاد حل لهذه المشكلة،جاء السحب بسبب مشكلات صدأ وتآكل في موضع خزن الاطار الاحتياطي.

وقد علقت تويوتا فى وقت سابق من هذا الاسبوع عمليات بيع سيارات لكزس GX٤٦٠ فى اعقاب تقارير بخصوص وجود مخاطر عالية بتعرضها للانقلاب.

ويذكر ان عددا من المخاوف بشأن السلامة كان قد دفع الشركة الى استرجاع ما يربو على ثمانية ملايين من سياراتها فى شتى انحاء العالم خلال الاشهر الاخيرة .

وجاء هذا الخبر بعد يوم واحد من تعليق الشركة لانتاجها من سيارات ليكزس جي اكس ٤٦٠ بسبب مشكلات تتعلق بالامان فيها.

وكانت شركة صناعات السيارات اليابانية قد اعلنت ايقاف مبيعاتها من سيارات "ليكزس جي اكس ٤٦٠" ذات الدفع الرباعي المنتشرة عالميا، بعد ان اشارت مجلة كونسيومر ريبورتس الى ان التحكم في السيارة اثناء اختبارها في منعطفات معينة اظهر خطرا على السلامة.

وبينت الشركة انها ستختبر ايضا كل موديلات الدفع الرباعي الاخرى وبضمنها لاند كروسر، ولاند كروسر برادو ووراف ٤

واكدت تويوتا ان عملية السحب تشمل السيارات من طراز سيينا لان تعرضها الطويل لاملاح الطريق قد يتسبب في حدوث صدأ قد ينجم عنه في اسوأ الاحوال انفصال الاطار الاحتياطي عن السيارة.

وكانت تويوتا قد تفوقت على شركة جنرال موتورز في عام ٢٠٠٨ كأكبر مصنع للسيارات، بيد انها منذ ذلك الحين واجهت مشكلات تتعلق برقابة السيطرة النوعية على منتجاتها في ظل هذا التوسع السريع.

وقد انتقد المدراء التنفيذيون في تويوتا بقوة داخل الكونغرس الامريكي، وباتت سمعة الشركة التي كانت متفوقة في حالة يرثى لها.

واستدعت تويوتا اكثر من ٨ ملايين سيارة منذ اواخر عام ٢٠٠٩ لوجود عيوب في نظام المكابح ودواسة السرعة، وواجهت ٩٧ دعوى تعويض عن اضرار، بفعل جروح او وفيات تعلقت بعيوب في سياراتها.

السعودية تقوم ببناء مجمع للطاقة النووية والمتجددة

الرياض / وكالات

أعلنت السعودية مؤخراً أنها ستقيم مجمعا علميا للطاقة النووية والمتجددة، لتصبح ثاني بلد خليجي يشرع في استغلال ذلك النوع من الطاقة لتلبية الطلب المتزايد، بعد الإمارات العربية المتحدة. ووفقا لوكالة الأنباء السعودية، فقد أمر العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز بإقامة مجمع علمي يحمل اسم "مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة،" في العاصمة الرياض، ويتولى رئاسته وزير التجارة السابق هاشم بن عبد الله يماني. ونقلت الوكالة عن يماني قوله إن إنشاء المجمع سيسهم في "تحقيق التنمية المستدامة في المملكة وذلك باستخدام العلوم والبحوث والصناعات ذات الصلة بالطاقة الذرية والمتجددة في الأغراض السلمية وبما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة في المملكة."

الاقتصاد الصيني ينمو بنسبة ١٢٪ في الربع الأول من العام الحالي

بكين / وكالات

أظهرت بيانات حكومية صينية أن المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي في الصين تسارع في الربع الأول من العام الجاري إلى ١١,٩ ٪ من ١٠,٧ ٪ في الربع الأخير من ٢٠٠٩.

ويعد هذا أسرع معدل للنمو منذ ٢٠٠٧ عندما سجل الاقتصاد الصيني نموا بلغ ١٣ ٪، وهو ما أرجعه المكتب الصيني للإحصاء إلى أن "الانتعاش اكتسب زخما مما يضع أساسا جيدا لتحقيق أهداف الحكومة للعام بأكمله."

وقال المتحدث باسم المكتب لي شياو تشاو إنه "مع تنفيذ حزمة التحفيز لمواجهة الازمة المالية العالمية، حقق الاقتصاد الصيني بداية جيدة للعام إذ ان زخم التعافي يواصل قوته ما يرسي أساساً صلبا للوفاء بالاهداف الاقتصادية السنوية."

واشار لي في تصريح لوكالة الأنباء الصينية الرسمية (شينخوا) إلى أن الظروف الاقتصادية ما تزال "معقدة للغاية" مع كثير من الصعوبات القائمة.

وأضاف "ستحافظ الحكومة على سياسة مالية استباقية وسياسة نقدية متراخية نسبيا وستجعل وضع السياسات مرنا أكثر وهادفا وفق التطورات."

والأسبوع الماضي، أفادت معلومات حكومية أن الصين سجلت عجزا تجاريا قدره ٧,٢٤ مليار دولار في آذار، وذلك للمرة الأولى منذ نيسان عام ٢٠٠٤.

وأعلنت إدارة الجمارك، أن الميزان التجاري الصيني تحول إلى الخط الأحمر في مارس، مسجلا أول عجز تجاري شهري للبلاد في ست سنوات، وفق ما أوردته وكالة (شينخوا).

مصادر : الإمارات سترفع أسعار البنزين

دبي / رويترز

قال مسؤول نفطي ان الامارات ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم ستوفر ملايين الدراهم من الدعم اذا واكبت أسعار البنزين مستوياتها في الاسواق العالمية.

وذكرت وكالة أنباء الامارات (وام) أن شركات توزيع المنتجات البترولية تعتزم رفع أسعار البنزين بنسبة ١١ في المئة هذا الاسبوع،وأسعار البنزين مدعومة في الامارات وتغطي الحكومة الخسائر التي تمنى بها المصافي نتيجة بيعه بالسعر الذي تحدده الدولة.

وذكرت الوكالة ان شركات التوزيع تهدف لتحرير الاسعار ببطء للحد تدريجيا من الخسائر الناجمة عن الدعم. وقال مسؤول في شركة تجزئة تابعة للدولة "بكل تأكيد سيخفض ذلك خسائرنا التي بلغت مئات الملايين من الدراهم على الاقل في ٢٠٠٩."

ويرتفع الطلب على الوقود في الخليج ارتفاعا سريعا اذ تشجع الاسعار المدعومة عدد السكان المتزايد على الاستهلاك في الدولة التي تشهد توسعا اقتصاديا بفضل عائدات النفط .

محللون: أسعار النفط ستتراجع قبل أن تعاود الارتفاع بقوة

دبي / CNN

توقع محللون أن تشهد أسعار النفط بعض التحركات التصحيحية في الفترة المقبلة، بعدما تجاوزت الأسعار حاجز ٨٥ دولاراً دون وجود الكثير من العوامل الداعمة في الوقت الحالي، باستثناء وفرة السيولة النقدية في العديد من الأسواق بسبب سياسات الدعم وخطط الإنعاش.

وقال هاري تشيلنغوريان، رئيس وحدة أبحاث السلع في بنك BNP باريبا، في حديث لبرنامج أسواق الشرق الأوسط CNN" إن الأسعار قد تعود إلى المستوى الذي كان برميل النفط يتداول عنده نهاية العام الماضي، بين ٧٠ و٨٠ دولاراً، ولكن هذا التراجع سيكون محطة في إطار تصاعدي تعاود بعده الأسعار الارتفاع.

وشرح تشيلنغوريان وجهة نظره بالقول: "أعتقد أننا سنعود إلى مستوى بين ٧٠ و٨٠ دولاراً، ولكن أساسيات سوق النفط لم تتأثر وسينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي بدأت تتخذ لنفسها مساراً تصاعديا. ولفت تشيلنغوريان إلى أن أسعار العقود المستقبلية ستكون أعلى من الأسعار الحالية، مضيفاً أن النفط يستفيد حالياً من التقارير المتزايدة بشأن انتعاش الطلب، خاصة مع عودة النمو في الصين والولايات المتحدة وأسواق كبيرة أخرى.

وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) قد اعتبرت أن الأسعار الحالية لا تعكس حقيقة الطلب الذي لم يتجاوز نموه نسبة واحد في المئة، ما دفع خبراء للاعتقاد بأن الأسعار لن تبقى عن مستوياتها الراهنة.

يذكر أن النفط تراجع في نهاية تداولات الأسبوع الجمعة، إلى مستوى ٨٢,٨٣ دولاراً، بخسارة ٠,٤ ٪ من قيمته، مع ظهور تقارير بخصوص قضية التلاعب في مصرف "غولدمان ساكس" وتواصل ارتفاع أسعار صرف الدولار بمواجهة اليورو.

الاقتصادي | العدد (1775)السنة السابعة -الثلاثاء (20) نيسان 2010

حوار / سعاد الراشد

يعد الاستثمار ضرورة قصوى للاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات هيكيلية يمكن ان يكون للاستثمار أثر كبير في احتوائها والحد من الظواهر السلبية العالقة في الاقتصاد الوطني. (المدى الاقتصادي) حاورت مستشار الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور عبد اللّه البندر بشأن قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 غير الفاعل وعن الأسباب التي تقف حائلاً امام تفعيل الاستثمار والحلول الناجعة والسريعة لتنشيطه لاسيما بعد التعديلات الاخيرة التي طرأت على القانون والتي شملت القطاعين المختلط والعام و تضمنت المشاريع القائمة غير المنتجة العائدة الى الدولة وذكر البندر في حوار مع (المدى الاقتصادي) ان قانون الاستثمار في العراق استثنى ثلاثة قطاعات من الاستثمار هي الاستخراج النفطي والتامين والبنوك وبين ان هناك اولوية لقطاع الصناعات الكهربائية والصناعات النفطية متوقعا ان العراق يحتاج الى ثلاثة ملايين وحدة سكنية لسنة 2015 مؤكدا على ان هناك علاقة ممتازة مع اقليم كردستان على مستوى التنسيق الفني والتخطيطي.

عبد اللّه البندر لـ (المدى الاقتصادي):

قانون رقم ١٣ استثنى قطاعات الاستخراج النفطي والتأمين والبنوك والأولوية لمشاريع الكهرباء

ان المشاريع الإسكانية تحتاج الى فترات زمنية ليست بالقصيرة وتتراوح الفترة الزمنية لإنشائها بين ثلاث الى خمس سنوات ويكون التسليم على مراحل لتشجيع المستثمر على الاستمرار.

×كيف تقيمون واقع الاستثمار في العراق؟

– الاستثمار في العراق يعد حالة جديدة على العراقيين لان النظام الاقتصادي السابق قبل عام ٢٠٠٣ كان نظام مركزيا تدار الانشطة الاقتصادية كافة من قبل الدولة ولكن ماحصل بعد سقوط النظام السابق بدأ العراق يتجه نحو اقتصاديات السوق والذي يلعب الاستثمار به دورا كبيرا عن طريق وجود القطاع الخاص الذي يعد عنصرا اساسيا ومهما في احداث عمليات النمو الاقتصادي باعتباره يشكل قاعدة فاعلة ورصينة في تذليل الكثير من الصعوبات التي تواجهها الاقتصاديات خصوصا اذا ما علمنا ان كثيراً من البلدان تعاني من شحة في التمويل مايجعلها تعتمد على الاستثمارات الاجنبية في جذب الاموال الى بلدانها.

و ان ماحصل مع العراق هو تدمير البنية الداخلية والارتكازية له وكذلك البنى الفوقية والمعروف لدى المختصين ان اقتصاد العراق هو اقتصاد ريعي حيث يعتمد في الدرجة الاساس على ايرادات النفط والكل يعرف ان هذا القطاع تعرض الى تخريب والى استخدامات غير صحيحة حيث كرس منذ ثمانينيات القرن الماضي الى عام ٢٠٠٣ لخدمة الاقتصاد الحربي حيث وجهت الموارد الاقتصادية لادامة الحروب حيث ان التدمير شمل القطاعات كافة ولم يبق للعراق سوى ان يطبق برنامج النفط مقابل الغذاء حيث استخدم لتمويل مفردات البطاقة التموينية وبالتالي تعثرت حركة التنمية في العراق ، كذلك نرى عام ٢٠٠٣ ان القطاع النفطي هو الاخر متدهور وبالتالي الايرادات شحيحة لذا لابد من الاقتراض ، حيث اتجه العراق نحو نهج آخر باعتبار ان المديونية كبيرة وان الاقتراض لا يفيد في هذه المرحلة لتمويل مشاريع الحكومة الاستثمارية لذا شرع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والذي سلط الضوء على الكثير من الامور خصوصا تشجيع المستثمرين المحليين والاجانب الى الدخول الى العراق وهي تجربة وليدة وحديثة وبالتالي نعتقد ان الاستثمارات المخطط لها وخاصة الحكومية منها تحتاج الى مبالغ كبيرة بسبب العجز الكبير الذي نعاني منه لان النفقات كثيرة.

وكما هو معروف حصلت انتقالة نوعية على المستوى المعيشي كما حصلت تغييرات في السياسة الاقتصادية وكانت بتقديرنا جيدة ، حيث استطاعت هذه السياسات كالنقدية والسياسة المالية ان يكون هنالك تنسيق بينها سعياً لخفض التضخم حيث انخفض من٦٠٪ الى ان وصل الى نسب متدنية ما يقارب ٦٪ واعتقد ان هذا رقم جيد اضافة الى كذلك ان وضع العملة مستقر بسبب السياسة التي ينتهجها البنك المركزي وهي سياسة ناجحة وبالتالي انا اعتقد ان هناك تطوراً يشار له من خلال الاجراءات المتبعة لتخفيف العجز في الموازنة ، وعليه مادام هذا العجز موجوداً والنفقات كبيرة مقابل الايرادات فالدولة ليس لديها سوى ان تعتمد على الاستثمار الاجنبي في تمويل المشاريع الاستثمارية التي خططت لها الهيئة بموجب القانون، لذلك نعتمد كثيرا في هذه المرحلة على دخول الاستثمارت الاجنبية وتشجيع المستثمرين العراقيين والاجانب.

×ما المساحة التي اعطيت للقطاع الخاص العراقي من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار؟

– قانون رقم ١٣ للاستثمار خصص للقطاع الخاص بشقيه العراقي والاجنبي كذلك فأن القانون شمل القطاع المختلط وفي التعديل الاخير شمل القطاع العام ايضا بالاستثمار في المشاريع التابعة للدولة وهي مشاريع قائمة ولكنها غير منتجة مثل معامل كبيرة في وزارة الصناعة وغيرها وهناك الكثير من المصانع متوقفة عن العمل تحتاج الى تأهيل وضمن آليات التعاقد وممكن ان تكون هناك مشاركة او نسب من الارباح.

و كذلك سوف نقوم بشمول هذه المشاريع بالحوافز والضمانات التي تقدمهاهيئة الاستثمار بالقانون اضافة الى ذلك هناك الكثير من الحوافز قدمت للمستثمر العراقي منها ماتتعلق بالاعفاء الضريبي وتقدم للمشاريع لمدة عشر سنوات وأن كان المشروع لشخص عراقي ولديه نسبة ٥١٪ في المشروع ، و للهيئة صلاحية ان تزيد الاعفاء الى ١٥سنة وهو موضوع مهم خصوصا ان السعر الضريبي عالٍ في العراق وهو جزء من التعديلات الاخيرة وهذا يشكل عاملاً مهماً بالنسبة للمستثمرين فضلا عن ان هناك إغراءات كثيرة في القانون وتسهيلات اعطاها المشرع للاجانب والى العراقيين بشكل خاص حيث يتمتعون بتقديم قروض ميسرة وهذه القروض اعطاها القانون بالتفاوض مع وزارة المالية ومع المصارف العراقية في كيفية ايجاد آليات للاقتراض للمستثمرين العراقيين في الاستفادة منها بقروض ميسرة وهذا ايضا حافز جديد للمستثمر العراقي لاقامة مشاريعه بالاقتراض من البنوك العراقية.

× وهل يعتمد الحافز على نوع المشروع وأهميته؟

– بالتأكيد هناك اولويات للمشاريع ضمن الخارطة الاستثمارية وضمن الستراتيجية الوطنية للاستثمار ومعروف أن المشاريع ذات الاولوية في العراق هي مشاريع الطاقة الكهربائية والاستثمارات النفطية ولكن قانون الاستثمار في العراق استثنى ثلاثة قطاعات غير مشمولة بقانون الاستثمار اولها الاستخراج النفطي وألتامين والبنوك ولكن الصناعات النفطية مشمولة بالاستثمارولكن ألالوية لقطاعي الكهرباء والإسكان.

×هناك أزمة سكن متفاقمة يعاني منها العراق ، هل هناك مشاريع استثمارية في هذا القطاع؟

– في الحقيقة الاستثمار في قطاع الاسكان هو واحد من الاستثمارات التي تعاني منها كل دول العالم من دون استثناء ونادراً مانجد حاجة السكن مشبعة في دولة من الدول وهي أزمة تاريخية في العراق وليست وليدة اليوم ، لذا اولينا هذا القطاع اهتماماً خاصاً وخاصة الاستثمار في البناء العمودي ونحن نتوقع ان العراق يحتاج سنة ٢٠١٥ الى ثلاثة ملايين وحدة سكنية للسنوات الخمس القادمة فلابد للآقتصاد العراقي ان يستوعب هذا الاحتياج لذا اولينا اهتماماً خاصاً للمشاريع ذات الكلفة المنخفضة والتي تتناسب مع مستوى دخل الموظف وهو مشروع مركزي ستراتيجي حيث اعلنا عن إنشاء مليون وحدة سكنية كفرصة استثمارية للمستثمرين في بغداد والمحافظات وكذلك اقليم كردستان موزعة على الحاجة الفعلية ونسبة عدد السكان في المحافظات وعملنا آلية للتعاقد مع احد البنوك المهمة وهو بنك التجارة العراقي وقمنا بالاتفاق على تمويل هذه المشاريع ، والبنك يقوم بأستخدام آلية في التقسيط لهذه المبالغ والمواطن يقوم بدفع نسبة ٢٥٪ أو ١٥٪ بعد الاستلام يعني بحدود ٣٥٪ وبالتالي اي ان البنك هو الذي يتكفل بالتسديد بالاتفاق مع المستثمر ويكون مشمولاً بها الموظف وغير الموظف اي ان الفرصة متاحة لجميع.

× متى ترى النور هذه المشاريع وتتجسد على أرض الواقع؟

– ان المشاريع الإسكانية تحتاج الى فترات زمنية ليست بالقصيرة وتتراوح الفترة الزمنية لإنشائها بين ثلاث الى خمس سنوات ويكون التسليم على مراحل لتشجيع المستثمرعلى الاستمرار وبالتالي من الممكن تخفيف ألازمة اضافة الى هذا نحن نشجع المستثمرين الذين يقومون بإنشاء المشاريع التي تعتمد على التمويل الذاتي وبالاسعار المطلوبة ولكن الاولوية للسكن المنخفض الكلفة بأعتبار ان الشريحة الكبرى هي من الموظفين ومن الشباب الذين هم في سن الزواج وهذه قضية مهمة وكما هو معروف فأن أقليم كردستان قطع شوطاً كبيراً في مجال الاستثمار.

× ما حجم التعاون مع الاقليم وما القانون الساري المفعول في هذا الاتجاه ؟

– الحقيقة ان قانون رقم ١٣ سنة ٢٠٠٦ هو شامل للعراق ككل وحدد العلاقة ما بين الاقليم وبين المحافظات غير المنتظمة بأقليم وهناك تعاون كبير موجود بين اقليم كردستان في هذا المجال من خلال الخارطة الاستثمارية وضمن الكثير من القضايا التي حددها القانون حيث ان آليات التعامل واضحة في القانون، أنا أعتقد ان العلاقة بيننا بين الاقليم جيدة جدا والتعاون كبير في هذا المجال وهناك تعاون كبير حيث نبعث مستثمرين الى الاقليم وننسق مابين المستثمرين العرب والاجانب الذين يرغبون في الاستثمار في الاقليم والكثير من شركات الاخوة الاكراد المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار موجودة في بغداد او المحافظات الاخرى وهناك علاقات على مستوى الزيارات المتبادلة بيننا وبين الاقليم وعلى مستوى التنسيق الفني والتنسيق التخطيطي.

الاقتصادي | العدد (1775) السنة السابعة - الثلاثاء (20) نيسان 2010

لعل من أهم النتائج التي أفضت اليها السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي خلال السنوات الثلاث الاخيرة الاستقرارية التي شهدها سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية الذي انعكس بدوره على مستويات التضخم التي شهدت هي الاخرى انخفاضاً لافتاً للنظر .

(المدى الاقتصادي) استقصت بواعث هذا الاستقرار ومديات انعكاسه على المدى القريب والبعيد في مسيرة الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي المنشود .

ما بواعث استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية ؟

سعى البنك المركزي من خلال سياسته النقدية الى القضاء على ظاهرة الدولرة

ارتفاع الاحتياطي النقدي ساهم في استقرار سعر صرف الدينار النسبي

تحقيق / ميثم حميد

سياسة نقدية ناجحة ولكن!

الدكتور محمود محمد داغر استاذ الاقتصاد في جامعة بغداد قال : كما تعرفون ان العراق بلد غني لديه ثروة نفطية كبيرة و من ثم عائدات النفط المرتفعة تسمح للسلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي بالتدخل الواسع وبالوقت المناسب وبالحجم المناسب لضبط سعر صرف أي أن مشاركة البنك المركزي من خلال المزادات التي يجريها بشكل متواصل أو من خلال ضبط المعروض النقدي يستطيع بواسطته إن يحدد سعر الصرف حسب التوجه المستهدف لسعر الصرف وحسب مستويات التضخم ، والعملة العراقية هي عملة مرتبطة بالدولار وبالتالي الحفاظ عليها أمر معروف وثباتها خلال المدة الأخيرة بعد تذبذب واسع شهدته السنوات الأخيرة حقيقة محل إعجاب بأداء السياسة النقدية وأداء البنك المركزي ولكن في الوقت نفسه يجب التحذير من إن الإفراط في الدفاع عن سعر الصرف في ظل تضخم يشهده الاقتصاد العراقي وفي ظل تذبذب كبير للدولار قد يؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات العراقية ومن ثم يجب إجراء الموازنة مابين عملية التثبيت المستهدفة ومابين سعر الصرف المستهدف وما بين مستويات التضخم ومستوى العرض النقدي، إذا الاستقرار كان نتيجة جهود للسلطة النقدية واستقلالية السياسة في البنك المركزي وإذا ما جئنا الى تأثير وانعكاس هذا الاستقرار على التضخم .

واضاف داغر : ومن المؤكد الحفاظ على سعر صرف ثابت هو هدف جميع الانظمة الاقتصادية خاصة في الدول النامية وخير ما فعلت السياسة النقدية هو الحفاظ على سعر صرف ثابت ولكن المشكلة في الاقتصاد العراقي التضخم فيها لا يعود إلى العامل النقدي فقط ، بل يعود في خلل هيكلي في الاقتصاد العراقي ثم ما قلت وحذرت من إن الحفاظ والدفاع عن ثبات سعر الصرف من خلال احتياطيات كبيرة قد يؤدي في النهاية إلى انفصام عرى العلاقة ما بين التصحيح البنيوي المطلوب وما بين سعر الصرف المستهدف، إذا نحن نستطيع إن نسيطر على التضخم المستورد نسبيا لكن المشكلة في التضخم الناجم عن الخلل البنيوي وانكفاء أنشطة الصناعة والزراعة والخدمات بشكل أدى إلى نقص في العرض الكلي رافقه زيادة كبيرة في الطلب الكلي سواء كان ناجماً عن الإنفاق العام لهذه الميزانيات الضخمة أو الإنفاق الخاص الناجم عن ارتفاع مستوى الدخل في الاقتصاد العراقي إذا مستوى الطلب الكلي بكل بنيويته والعرض الكلي غير القادر على اللحاق بالطلب الكلي فتح قناة استيرادية واسعة إذا مشكلة التضخم إن كانت تتعلق بالاستيراد فالسلطة النقدية تسعى وتبذل الجهد في عملية تثبيت سعر الصرف لكن التضخم مستمر في الاقتصاد العراقي لأنه أمر آخر لا يتعلق بالسلطة النقدية فقط ، بل يتعلق بإجراءات الوزارة في القطاعات المادية القادرة على النهوض بالزراعة والصناعة والخدمات أو ما نسميه بالعرض الكلي ليتمكن من كبح جماح حجم الطلب الكلي الممول بالإنفاق ألريعي .

ويوضح داغر : لابد لحيادية السياسة النقدية واستقلاليتها مع الالتفات الى ان السياسة المالية للدولة أو الحكومة هي سياسة فاعلة للنهوض بالدخل والقطاعات لكن سبع سنوات من التخبط في السياسة المالية كان على السياسة النقدية إن توقفها عند مستوياتها لذلك إنا أتوقع الحفاظ على مستوى عالٍ من الاحتياطيات وعدم تبديدها، كذلك لابد من وضع مرونة اكبر لسعر الصرف أو سقفين اعلى وادنى لسعر صرف يتحرك خلالهما بحرية بدلا من جمود عملية التغيير كذلك إن نتوقع إن السياسة النقدية تسيطر بشكل اكبر على عرض النقود وخاصة عندما يكون ضروريا لتمويل الموازنة العامة.

اما الدكتور فلاح حسن ثويني (كلية الادارة والاقتصاد) عزا الاستقرارية النسبية لسعر الصرف العراقي امام الدولار الى سياسة البنك المركزي ومساندة صندوق النقد الدولي موضحاً : لم تأتِ الاستقرارية النسبية لسعر صرف الدينار العراقي (وليس تثبيته) امام العملات الاجنبية وفي مقدمتها الدولار من متانة او قوة الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلال واضح في كل مفصل من مفاصل قطاعاته الاقتصادية المختلفة ، وانما تولدت عن سياسة نقدية للبنك المركزي العراقي وبمساندة من صندوق النقد الدولي ، استطاعت هذه السياسة (بالرغم من بعض التكاليف التي ترتبت من اجرائها) ان تولد نوعاً من الثقة Confidence لدى الافراد والمؤسسات والدول الاخرى بالعملة العراقية (خصوصا في ظل التجاذب وعدم الاستقرار السياسي والامني) ، وهذه الثقة هي العنصر الاهم لمعرفة مدى نجاح او فشل اية سياسة نقدية ، وكانت احدى صور او أشكال هذه الثقة هي اختفاء السوق السوداء او المضاربة غير المحمودة العواقب على الدينار العراقي ، بالرغم من ان مفهوم الدولرة لازال يفرض نفسه وقد كانت وسيلة البنك المركزي في هذا الاطار وضمن ادواته الكمية او غير المباشرة هي مزاد العملة الأجنبية (تم استخدامه منذ تشرين الاول عام ٢٠٠٣) باعتباره اداة التدخل المهمة والمؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي التي عن طريقها يستطيع البنك مواجهة التقلبات في المستوى العام للاسعار من خلال مراقبة وادارة السيولة النقدية ، فضلا عن تمويل القطاع التجاري الخاص، كذلك ساهم تزايد الارصدة النقدية الاحتياطية للعراق في صندوق تنمية العراق DFI المتولدة عن عائدات صادرته النفطية بدعم ادارة الاحتياطيات الاجنبية و استقرار سعر صرف الدينار النسبي والتي قد تكون عنصر ضمان او جذباً للاستثمارات الأجنبية (بالرغم من وجود الآلية الدولية المقيدة حسب قرارات الامم المتحدة).

وتبقى التغيرات في معدلات التضخم ومحاولة تدنيتها الى مستويات مقبولة نقطة مهمة على اعتبار انها احد الاهداف الرئيسة والمحورية للبنك المركزي فضلا عن كونها اولى مهامه الاساسية التي يبدو أنها تسلك اتجاهات مرغوبة اذ اتخذت اتجاهات تنازلية بلغت ٦٪ مقارنة في السنوات السابقة ، الا ان مسألة السيطرة عليها ترتبط بمتغيرات خارج قدرات ومهام السلطات النقدية يقف في مقدمتها الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وانحسار الطاقة الانتاجية المحلية فضلا عن سعي السلطات المالية (وزارة المالية) في ممارسة واحدة من مهامها الاسياسية وهو تقليص معدلات البطالة المرتفعة نسبيا من خلال تبني سياسة انفاقية توسعية تتطلبها مقتضيات المرحلة الراهنة مع محدودية الجوانب الايرادية التقليدية (الضرائب) .

تناغم السياسة النقدية والمالية

اما أهم الأسباب التي خلقت استقرارية واضحة في سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية من وجهة نظر الدكتور محمد صالح الكبيسي (جامعة بغداد) كانت كالآتي :

من المؤكد إن سياسات البنك المركزي في مزاد العملة اليومي يحاول تثبيت سعر الصرف للدينار العراقي تجاه العملات الأخرى ابتداء كانت هناك سياسات إن استقلالية البنوك المركزية تعتبر إحدى المسائل المهمة في أطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنيةفي الأجلين المتوسط والطويل وتعني الاستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة وعلى ذلك فان البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية ..

من جانبه قال د. احمد الوزان (كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية) : سياسة

البنك المركزي بعد سنة ٢٠٠٣ عندما حصل على استقلالية تامة والحد من التدخل المفرط للحكومة في عمله لكونه أعلى سلطة نقدية في البلد وكان الهدف المعلن هو السيطرة على معدلات التضخم ، وفعلا تمكن البنك المركزي بهذه الطريقة من ان يحافظ الى حد كبير على جعل الزيادة في نمو الاسعار ان تكون طبيعية حتى تكاد تكون ٥٪ هنا نستطيع ان نقول ان البنك المركزي استمات للحفاظ على مخزونه من العملات الاجنبة لديه والكل يعرف حدث نوع من الضغط الحكومي لتمويل بعض العقود النفطية رفض البنك المركزي واجراءات اخرى عديدة ساعدت على استقرار سعر الصرف .

وعن تأثير وانعكاس هذا الاستقرار على التضخم اضاف الوزان : ان استقرار سعر الصرف يعني القضاء على التضخم ، وان التضخم هو الانطلاقة الكبيرة في معدل الأسعار واذا كان هناك استقرار اقتصادي يعني سيطرة على التضخم وبالتالي إذا تم السيطرة على معدل الزيادة في الاسعار يصار الى تحجيم التضخم المالي وهذه نتائج واضحة وعملية يراها الخبراء وفيما يخص المتغيرات المتوقعة والمحتملة على السياسة النقدية في ضوء هذا الاستقرار فان التكهن في السياسة المالية على المستوى البعيد غاية في الصعوبة لكن على ما يبدو ان المسؤولين في السلطة النقدية على دراية كاملة من خبراء واساتذة بالنظرية النقدية الحقيقة عليهم ان يختاروا السبل لاقل كلفة فلاوجود للحل السحري وان السياسة المالية الان في الحكومة تحاول ان تضخم حجم الانفاق العام يعني هنا حدوث تناقضات طبيعية وتسمي في السياسة النقدية خلاف السياسة المالية التي تدعو الى خفض هذا الانفاق واغلب الموازنات التي توضع من ٥٠٪ الى ٦٠٪ لان سياسة الإنفاق لدينا ضعيفة لذلك انا اتوقع خاصة في المشروع الجديد لرفع الاصفار ترفع من قيمة الدينار العراقي نحن نتأمل خيرا من هذا المشروع ان شاء الله ..

وللخبراء الاقتصاديين رأي

لخبراء الاقتصاد العراقيين حصة من الاجابة عن تساؤلات المدى الاقتصادي بشان الاستقرار الملحوظ في سعر الصرف العراقي عبر عنها د. عماد محمد علي (معهد الاصلاح الاقتصادي العراقي) قائلاً :

يمثل سعر الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي (السوق المحلية) بالاقتصاد العالمي (السوق العالمية)، ومن خلاله يمكن أن يتساوى سعر السلعة في السوق المحلية مع سعرها في السوق العالمية، وعليه لا بد وان تقوم السلطة النقدية بالحفاظ على استقرار هذا السعر فمن خلاله يتم تقدير جميع السلع والخدمات المستوردة وينسحب الامر الى السلع المنتجة محليا من خلال المقارنة فيما بين الاسعار، ومن هذا المنطلق سعت السلطة النقدية في العراق المتمثلة بالبنك المركزي العراقي الى التركيز على ضبط التغيرات التي تطرأ على سعر صرف الدينارالعراقي، فاتخذت سياسة مزاد العملة سبيلا لتحقيق ذلك، وذلك منذ تشرين الاول من عام ٢٠٠٣ قامت بعملية المزادات اليومية للعملة ولاسيما الدولار الامريكي، وقد دعم ذلك التوجه وعززه بشكل رئيس هو قرار رفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضا على الاقتصاد العراقي وما تبع ذلك من زيادة الصادرات النفطية وحصول العراق على ايراداتها بالدولار الامريكي الذي دعم حجم الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي وعظم من قدرته على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الدينار العراقي وعند مستواه الحالي كما هو معروف ١١٧٠ دينارا للدولار الواحد لقد ساهم هذا الاستقرار بشكل كبير في معالجة التضخم في العراق، حيث من المعروف ان معدل التضخم هو عبارة عن الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للاسعار، وانه يرتبط بعلاقة عكسية مع قيمة العملة وبالتالي فعند رفع قيمة العملة واستقرارها سينعكس اثره الايجابي بالضغط على معدلات التضخم نحو الانخفاض، وبالرغم من ذلك الا ان السياسة النقدية لم تفلح بمعالجة التضخم بشكل حقيقي لان اسباب التضخم عديدة ومتشعبة (ولا سيما تلك المتعلقة بالانفاق العام التي هي جزء من السياسة المالية وهناك عدم تنسيق واضح جدا بين السياستين المالية والنقدية التي انعكست بشكل سلبي على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق)، وان العلاج اقتصر على السيطرة على قيمة العملة من خلال المزادات اليومية التي تمثل من جانب اخر عملية ضغط على موجودات البنك المركزي واحتياطياته ومن المتوقع ان تشهد السياسة النقدية تحسنا كبيرا خلال المدة القادمة ولا سيما بعد دراسة التحديات التي واجهتها في السنوات السابقة والمتعلقة بادارة هذه السياسة وكيفية الاستخدام الامثل والسليم لادواتها وعدم التركيز فقط على سياسة سعر الصرف حيث على البنك المركزي ان يعمل في جميع الاتجاهات والتي من ابرزها استقرار قيمة العملة محليا ودوليا واستقرار ايضا معدلات عرض النقد بما يعمل على استقرار معدلات التضخم مع اعطاء دفعة قوية نحو الامام لسيلسة التشغيل في الاقتصاد من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وبالتاكيد هذا يحتاج الى التنسيق الكامل والشامل مع السياسة المالية للاحتفاظ باستقلالية البنك المركزي.

اما الخبير الاقتصادي غازي الكناني فقد اعتبر ان السياسة النقدية الحكيمة للبنك المركزي هي من مهدت لهذا الاستقرار بمحاربتها للتضخم قائلا :

الحقيقة السياسة النقدية للبنك المركزي كانت سياسة حكيمة خلال السنوات الماضية او ما بعد التغيير من عام ٢٠٠٣ الى الان وهي متمكنة متمرسة حيث استطاعت ان تحارب التضخم وهذا من اهم واجبات البنوك المركزية في العالم وخصوصا في العراق وهذا التضخم موروث من النظام السابق حيث استخدم البنك ادوات السياسة النقدية في كبح جماح التضخم من خلال رفع سعر الفائدة حيث وصلت هذه الفائدة الى ٢٠٪ في وقتها فامتصت السيولة النقدية وعملت في نفس الوقت المصارف على منح القروض في فترة كان الوضع خطيرا وحتى لايساعد رجال الاعمال على الاقتراض بسبب الوضع الامني المتردي ، اما الان انعكست هذه السياسة على استقرار الوضع الامني والقضاء على معدلات التضخم، بعدما كانت سياسة متشددة توسعية عملت الان على تخفيض سعر الفائدة الى ٤٪ بالنسبة للبنك المركزي وهذا واحد من العوامل المهمة التي ساعدت على استقرار الدينار العراقي اما الخطوة الثانية هي الاحتياطيات النقدية للبنك وصلت حاليا الى ٤٠ مليار دولار هذا عزز من قيمة الدينار العراقي كذالك ساعد البنك المركزي صندوق النقد الدولي بدعم السياسة المالية في وزارة المالية باسنادها بالخبراء والتدريب في جميع انواع الدعم صندوق النقد الدولي الوحيد في العالم كان في برامجة الاصلاحية يطلب تخفيض سعر صرف الدينار العراقي برغم من محاربات كثيرة من بعض المسؤولين واعضاء البرلمان برفع قيمة الدينار العراقي امام الدولار انا ارى انها سياسة حكيمة رغم ان استيرادنا السلع الزراعية والصناعية لان بالحقيقة انتاجنا الصناعي توقف بسبب سياسات الاغراق وعدم وجود المنتوج الصناعي والزراعي لعوامل كثيرة منها ارتفاع الاجور منها عدم وجود الطاقة و الوقود هذه عوامل اثرت على المنتوج المحلي العراقي..

ماذا يقول البنك المركزي؟

د.مظهر محمد صالح مستشار محافظ البنك المركزي كان آخر محطة لجولتنا بخصوص أهم الأسباب التي خلقت استقرارية واضحة في سعر صرف الدينار العراقي بعد سنوات من التذبذب تجاه العملة الاجنبية قائلاً :

بالحقيقة كيفية استقرار سعر صرف الدينار العراقي بهذا الشكل يعود الى ان الأساس الذي دافعنا به عن سعر الصرف هو إن سعر الصرف الاسمي كان قبل أربع سنوات دون مستوى الحقيقي بـ ٢٥٪ كانت هذه النسبة من التضخم أي إن البنك كان يبيع الدولار أغلى من قيمته لهذا كانت تدعم السلع المستوردة القابلة للتجارة أغلى من قيمتها الحقيقية بـ ٢٥٪ لما قدرت ووصلت إلى قيمة توازنية كان يجب إن يتطابق سعر الصرف الاسمي مع سعر الصرف الحقيقي لذلك عمل البنك المركزي من خلال مراقبة حركة ميزان المدفوعات والفرائض الاقتصادية التي تحققت في ميزان المدفوعات بدأ معادلة انهُ يجب إن نحسن من سعر صرف الدينار العراقي بنسبة ٢٥٪ وفعلا بدأ يتحقق بين منتصف عام ٢٠٠٦ إلى نهاية عام ٢٠٠٨ حيث توقفنا في نقطة التقاء هي ١١٧٠ ديناراً للدولار الواحد أي هي نقطة إلتقاء التي يتعادل بها أو يتساوى سعر الصرف الاسمي مع سعر الصرف الحقيقي فنحن نعتقد أنه لا يوجد شيء مطلق وإن أسعار الصرف قد توازنت في هذه النقطة وفي هذه العملية امتص البنك ٢٥٪ من الضغوط التضخمية والتضخم كان الأساس أو الرقم القياس في أسعار المستهلك مطروحاً منه الوقود والنقل التي هي تذبذبات القطاع العام ويحصر في ضغوط الطلب وليس في حدود الإنفاق ذلك كان ٣٤٪ مما بدأناه فتحسن سعر صرف الدينار العراقي هذا التحسن امتص كل هذه الزيادة السعرية غير المبررة التي كانت تعمل ضد مستوى المعيشة وضد قيمة الدينار العراقي وبالتالي انزلنا حسب السياسة القديمة أي التضخم الاساس ٦٪ وحسب السياسة اليوم ٣،٤٪ .

رفع معدلات النمو الاقتصادي يحتاج الى التنسيق الكامل والشامل مع السياسة المالية

مشهد اقتصادي

الاقتصادي

ركود في مبيعات اجهزة الهواتف النقالة (الموبايل) خلال الفترة الماضية

الاقتصادي

انتعاش لافت للنظر في اسواق الانتيكات

الاقتصادي

ارتفاع في اسعار الذهب ولاسيما الاماراتي والسعودي الصنع في الاسواق المحلية

الاقتصادي

البطالة مازالت تلازم الشباب رغم مؤشرات الحكومة المنخفضة

الاقتصادي | العدد (1775) السنة السابعة - الثلاثاء (20) نيسان 2010

الفساد في الاقتصاد العراقي الواقع والمعالجات

محمد جاسم عواد *

إما بعد عام 2003 ، فقد انزلق العراق في أتون الفساد والمخدرات وانتشار الجريمة المنظمة والسرقة بكل أشكالها، وأصبح الفساد من أهم القضايا التي تواجه الاقتصاد العراقي، واعد من الكوابح الأساسية في عرقلة عملية النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة ،

تعد ظاهرة الفساد من الظواهر القديمة التي أصابت الاقتصاد العراقي ، إذ لم يكن الفساد جديداً فقد عانى المجتمع العراقي من أوضاع الفساد منذ تأسيس دولته الجديدة عام ١٩٢١ ، وبعد الاحتلال الانكليزي انتشرت الرشوة وأشكال الفساد الأخرى ، إذ تضمنت الاتفاقيات الاقتصادية حول نمط استخدام النفط الحصول على امتيازات حق التنقيب من خلال العلاقات الشخصية مع الساسة العراقيين آنذاك واستمر الحال في الحكم الملكي والسيطرة على الأراضي من دون أي وجه حق ، ليصبح الحال أكثر وضوحا خلال حقبة النظام السابق ، إذ استمر نظام الحزب الواحد لمدة (٣٥) عاماً ساد خلالها قدر من الفساد الاقتصادي المتمثل بالمحسوبية والمنسوبية والرشوة وغسيل الأموال واختلاس المال العام والتهريب وأقترن ذلك بسببين ، أولهما: الاستبداد والدكتاتورية، إذ لم يولد النظام السابق على الصعيد الاقتصادي وإنما نما ونشأ على الصعيد السياسي ، من خلال استخدام الاستبداد في الاستحواذ على الثروة الاقتصادية للبلد، وعدّ الفساد من احد الوسائل لهذا الاستبداد من خلال توزيع الثروة على أعضاء الحزب ومؤيديه، كما تم نشر إفراد العشيرة الحاكمة على مختلف المفاصل الأساسية للمؤسسات الاقتصادية، لما كانت تملكه من قوة للسيطرة، إذ أن كل قطب في الحكم شاركه قطب في الاقتصاد يمثل امتداده في عالم التجارة والمقاولات وعليه نمت صناعة الأثرياء الجدد ، من خلال المشاريع والمقاولات الكبرى من دون الخضوع للإجراءات الطبيعية في منح هذه المقاولات ومن خلال الهيمنة على التجارة استيرادا وتصديراً وبالمقابل كانت الغالبية المطلقة من المجتمع تتضور جوعاً من أجل الحصول على لقمة العيش ، مما حفز ذلك على فتح باب الفساد أمام هذه الفئة لتوفير أدنى مستويات العيش فانتشرت شتى أنواع الفساد، وثانيهما : الحروب والعقوبات المفروضة على العراق أسهمت في انتشار الفساد، فالحروب المتوالية لها اثر في تشويه الاقتصاد العراقي، من خلال التركيز على الإنفاق العسكري وتعطيل الجزء الأكبر من الطاقة الإنتاجية الصناعية والزراعية وما رافقه من تضخم وانتشار البطالة والفقر بشقيه المطلق والمدقع ، الأمر الذي أدى إلى تحولات عميقة في البنية الطبقية للمجتمع كان معلمها الأول اضمحلال الطبقة الوسطى وكذلك التهميش الواسع لعموم المجتمع ، مع تركز شديد للثروة بيد من هم بالسلطة مما خلق فجوة واضحة بين الفقراء والأغنياء ، تسبب في انتشار الفساد الاقتصادي.

ومن الأمثلة البارزة للفساد في هذه الحقبة التي كان لها اثر كبير في الاقتصاد العراقي ، الفساد في برنامج النفط مقابل الغذاء ، الذي كان أضخم برنامج أنساني على مستوى العالم ، إلا أنه لم يكن بالمستوى الذي انشىء من اجله وخلف وراءه فساداً كبيراً سواء من قبل الأمم المتحدة أم من النظام السابق، فقد اتهم المسؤولين الاممين وأولهم (بينون سيفان) مدير البرنامج السابق في مساعدة النظام السابق على سرقة أموال الشعب العراقي بعد تلقيهم كوبونات النفط التي قدمت لهم كرشوة وهذه الكوبونات تبيح لحامليها تصدير كمية محددة من النفط العراقي ، الأمر الذي فتح المجال للنظام السابق للتلاعب بمقدرات الشعب من خلال تهريب (٦٤٢) مليون برميل وحصل على نحو (١١) مليار دولار وودعت في بنوك خارجية، وكل هذا جعل البرنامج يقتصر على الأزمات قصيرة الأجل وليس على تحقيق نوع من التطور الاقتصادي ، كما كرس البرنامج للفساد والكسب على حساب الملايين من العراقيين الذين تركوا اسارى البؤس والفقر والمرض وتمت المتاجرة والكسب على حساب آلامهم .

إما بعد عام ٢٠٠٣ ، فقد انزلق العراق في أتون الفساد والمخدرات وانتشار الجريمة المنظمة والسرقة بكل أشكالها، وأصبح الفساد من أهم القضايا التي تواجه الاقتصاد العراقي، واعد من الكوابح الأساسية في عرقلة عملية النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة ، إذ انتشر في المجالات كافة بسبب موروث المرحلة السابقة الذي أدى إلى انهيار النظام ألقيمي والأخلاقي لأغلب إفراد المجتمع ، وغياب الشفافية والوضوح في منح العقود الخاصة في إعادة إعمار العراق وتمتع المسؤولين الحكوميين بحرية التصرف وبقليل من المساءلة والمحاسبة ، والاهم من ذلك وجود بعض التشريعات والقوانين المعمول بها في العراق تشكل غطاءً حقيقياً للمفسدين والفاسدين ولاسيما المادة (١٣٦/ب) من قانون أصول المحاكم العراقي ، والتي تقتضي عدم إحالة الموظف المتهم بقضية فساد إلى القضاء إلا بموافقة الوزير المختص ، مما أدى ذلك إلى انتشار الفساد واستنزاف موارد البلد التي تسهم في تنمية القطاعات الاقتصادية . وكشفت هيأة النزاهة العراقية عدداً كبيراً من حالات الفساد في الوزارات العراقية وقدرت الأموال المهدورة جراء ذلك للمدة من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ قرابة (٧،٥) مليار دولار وهذا ناتج عن التعاقدات المشبوهة التي أجرتها الوزارات ، كما كشف التقرير الذي قدمه السفير الأمريكي في بغداد إلى الكونغرس عن الفساد في العراق عام ٢٠٠٧ إن قضايا الاختلاس في الوزارات العراقية بلغت (٩٩٧) قضية واقل مبلغ لتلك القضايا هو (٢٥) ألف دولار، كما أشار المفتش العام لوزارة النفط العراقي إلى إن الفساد المتمثل بتهريب النفط بات يهدد الاقتصاد العراقي وشكلت نسبته من (١٥-٢٠٪) وكلف الاقتصاد خسائر بلغت زهاء (٢،١٦٦) مليار دولار. وكل هذا كان له نتائج كبيرة كزيادة التضخم ومعدلات الفقر وتراجع مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة وتخفيض إيرادات الدولة وتدني مستوى الاستثمارات المحلية.

ومن هنا لابد من توافر الإرادة السياسية التي تتبنى ستراتيجية تعمل على تحجيم ظاهرة الفساد والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوفر الشفافية ومن دون ذلك سيستمر نهب المال العام ،وتنطلق الستراتيجية من :

١- تعزيز الحكم الصالح الذي يعد عنصراً من عناصر القوة للدولة إذا ما تزامن مع الشفافية والمساءلة بما يحقق الشرعية والحرية في إنشاء الروابط بين المجتمع والدولة .

٢- أن يوفر الدستور العراقي الحق العام في الوصول إلى المعلومات،وان يمنح ذلك قوة حقيقية من خلال تشريع محدد يكفل ذلك الحق، حتى يصبح حق الوصول إلى المعلومات جزءاً من النسيج المؤسساتي لا مجرد خيار لدى الموظفين،وبالتالي يصبح هذا الحق من الآليات الحيوية لمكافحة الفساد .

٣- حصر ثروات كبار المسؤولين في الدولة ومعرفة مصدرها من قبل الأجهزة الرقابية، التي يفترض إن تتحقق من صحتها في أثناء تولي المسؤولية العامة وبعدها والعمل على تفعيل القائمة (١) من لائحة سلوك الموظف .

٤- إلغاء بعض القوانين العراقية التي تشكل عقبة رئيسة في مكافحة الفساد وتصبح عاملاً مساعداً في انتشاره وبخاصة المادة (١٣٦/ب) من قانون أصول المحاكم العراقي .

٥- العمل على تطبيق مبدأ استقلال القضاء بما يضمن سير الإجراءات القضائية ومحاسبة المفسدين بشكل عادل ونزيه .

٦- القيام بالإصلاحات الاقتصادية ،كإصلاح النظام الضريبي والكمركي، وإصلاح الموازنة العامة ونظام منح العقود والمشتريات الحكومية بما يضمن تجاوز كل الثغرات التي تقود إلى الفساد .

٧- العمل بموجب المادة (١٣٨) من الدستور العراقي الخاص بمكافحة تهريب النفط بما يضمن عدم تسريب المال العام .

٨- القيام بالإصلاحات الإدارية من خلال إجراء إصلاح شامل في هياكل مؤسسات الدولة وإدارة شؤون العاملين ، وإخضاع معيار التعيينات لمعيار الكفاءة والأداء، ودعم أنظمة الحكومة الالكترونية كونها من الوسائل المتطورة في مكافحة الفساد.

٩- تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية ، والقيام بالإصلاحات الهيكلية لتنظيم الإدارة العامة ، وإعادة النظر في الرواتب والأجور للعاملين وربطها بالإنتاج ، بما يضمن الحد الأدنى من العيش الكريم لشرائح المجتمع كافة .

١٠- سن التشريعات اللازمة لمكافحة الفساد، وتحديد آليات لرصد العمليات الحكومية والتأكد من الدستور ينص على تلك الآليات ، مع تطوير الضوابط الحاكمة لمجالات العمل الحكومي الأكثر عرضة للفساد ، مثل المشتريات الحكومية والتعاقدات الحكومية وخصخصة المرافق العامة والتراخيص لإنشاء المشروعات ومنع الاحتكار ... الخ .

١١- وضع إجراءات مناسبة لاختيار الأفراد وتدريبهم لتولي المناصب العامة التي تعد عرضة للفساد بصفة خاصة، وضمان تناوبهم على المناصب ، مع تطبيق مبادئ الشفافية والمعايير الموضوعية مثل الجدارة والأنصاف بين الموظفين .

١٢- أعطاء الهيآت المسؤولة عن مكافحة الفساد في العراق صلاحيات كبيرة من حيث دخول جميع المؤسسات وإصدار مذكرات الحجز والتوقيف بحق الفاسدين، على أن تضم هذه الهيآت قضاة نزيهين غير متورطين في قضايا الفساد ولا ينتمون إلى أحزاب معينة.

× أكاديمي عراقي

تراكم الاحتياطي الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية

الأنموذج العراقي

د.مظهر محمد صالح *

ينصرف مفهوم تمويل التجارة trade finance الى العلم الذي يصف إدارة النقود والمصارف والائتمان والاستثمارات والموجودات لأغراض التجارة الدولية ، وان الأطراف المشاركة في تمويل التجارة هم المصدرون والمستوردون والممولون ورجال التامين ومجهزو الخدمات الأخرى، فالتاريخ الاقتصادي للعراق الحديث قد اشر تلازما واضحا في حركة تمويل التجارة ومستوى تراكم الاحتياطي الأجنبي الرسمي للبلاد، حيث غذت موارد النفط الريعية خلال السنوات الستين الأخيرة ما نسبته ٩٥ ٪ من احتياجات البلاد للعملة الأجنبية في تمويل التجارة وبنسبة لن تقل عن ٨٥٪ في تمويل إيرادات الموازنة العامة في أفضل سنواتها خلال العقود الأربعة الأخيرة.

ان تراكم العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي التي تمثل احتياطياته الدولية قد تمت من خلال قيام وزارة المالية بمقايضة ما لديها من إيرادات بالدولار التي هي ناجمة بالأساس عن صادرات العراق النفطية لقاء حصولها على ما ترغبه من الدينار العراقي المصدر من البنك المركزي العراقي ، ليدخل التداول ولكن عبر أبواب الصرف في الموازنة العامة للدولة .

ولما كانت مهمة البنك المركزي العراقي هي الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي ، الذي جرى إصداره والتصرف به بصورة رئيسة عبر نفقات الموازنة العامة المذكورة وحسب الآلية المشار إليها في أعلاه ، فان مثل هذا الأمر قد حدد توجهات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وقيدها في كيفية استخدام الدولار المتاح كاحتياطي أجنبي ، بغية مواجهة نفقات الجمهور ومعاملات السوق المترتبة عليها التي اشتقت بالأساس من إنفاق حكومي تحول في مرحلة لاحقة الى قوة شرائية بيد الجمهور ، يتم تداولها وإنفاقها كدينار عراقي في التعاملات اليومية.

وبهذا فقد أضحى الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي موجه للتعامل المباشر مع ضغوط السوق واحتياجاتها للعملة الأجنبية ، ولكن في إطار الحفاظ على الدينار العراقي وقوته الشرائية عبر غطاء دائم من العملة الأجنبية، وان مثل هذا التوجه في السياسة النقدية يعد من الأعمال اللاحقة والأساسية في تنفيذ أهداف البنك المركزي العراقي ، ولاسيما بعد ان انتهت مرحلة التعامل المباشر مع السياسة المالية في المرحلة الأولى المذكورة آنفاً (أي مرحلة استبدال احتياجات الموازنة العامة للدينار العراقي ببعض موجودات الحكومة من العملة الأجنبية والبدء بصرف الدينار عبر نفقات الموازنة العامة) لتبدأ المرحلة الثانية المتمثلة هذه المرة بمعالجة طلب السوق على العملة الأجنبية والناجم كما نوهنا عن المصروفات النهائية للحكومة بشكل رئيس .

وفي إطار التوجه نحو اقتصاد السوق وبناء مرتكزات قوية ومستقرة للاقتصاد الحر وعلى وفق ما نص عليه الدستور ، فان السياسة النقدية هي ليست في وضع التعامل بصورة معكوسة في هذه المرحلة اللاحقة ، ذلك بالتغافل عن النتائج التي أفرزتها النفقات العامة في المرحلة الأولى ، ووضع الأمور بصورة معكوسة خارج سياقاتها ، عبر التعامل مجددا في معالجة احتياجات الموازنة العامة وسد العجز في متطلباتها التمويلية اللاحقة ، ولكن على حساب استقرار السوق وإفرازات النفقات العامة السابقة التي تسببت في تعظيم مناسيب السيولة المحلية.

١- آلية تمويل التجارة والموازنة العامة:

أ- مرحلة ما قبل استقلالية البنك المركزي

لما كان البنك المركزي العراقي وما يزال يمثل بنك الدولة والمؤتمن على أموالها وهو جزء لا يتجزأ من المالية العامة بسبب قوة الترابط بين الموازنة العامة والميزانية العمومية للبنك المركزي بحكم التبعية وهيمنة السلطة المالية على القرار النقدي ،حيث كان هنالك حساب واحد للعملة الأجنبية يمثل احتياطيات البلاد كافة من النقد الاجنبي وان الايرادات من تلك العملة التي تدخل الموازنة العامة تمثل عوائد النفط في الغالب يسجل ما يعادلها في الميزانية العمومية للبنك المركزي دينار عراقي مصدر سواء بشكل حسابي في سجلات البنك ام فعلي في التداول ليتولد النقد الاساس base money وان النقد الاجنبي في هذه الحالة يدخل في بنود الميزانية العمومية للبنك المركزي On Balance Sheet.

ان الكيفية التي يجري فيها تمويل التجارة الخارجية (ولا سيما تمويل الاستيرادات) للحكومة والقطاع الخاص كانت تجري وفق برنامج تجاري سنوي معد مسبقا سمي فيما بعد بـ (خطة التجارة الخارجية) وكان يقصد بها في الغالب تمويل تجارة الاستيرادات الحكومية والخاصة وفق الآلية الآتية :

اولا – تتولى الحكومة السحب من ذلك الاحتياطي لأغراض تمويل التجارة الحكومية وتجري التسوية عبر تعديل قيود الموازنة العامة وما يقابلها من قيود عبر الميزانية العمومية للبنك المركزي .

ثانيا- استنادا الى برنامج او خطة الاستيراد يمنح القطاع الخاص إجازات استيراد وفق تقديرات لجان الحاجة او مسح الطلب على السلع المستوردة النهائية او مستلزمات انتاج وغيرها من اللوازم الرأسمالية .

ثالثا – تقوم الأطراف التجارية الخاصة بفتح اعتماد عن طريق المصارف التجارية المحلية وبشكل خاص مصرف الرافدين ، بعد ان يبتاع التاجر العملة الأجنبية سواء بمدخراته التي تمثل رأسماله أم عن طريق الاقتراض وهو الائتمان التجاري الذي يمنحه المصرف الى زبونه التاجر .

رابعا – في كلتا الحالتين ثانيا وثالثا في أعلاه يبادل البنك المركزي العملة الأجنبية لقاء الدينار العراقي المتحصل من المصرف التجاري، وفي هذه الحالة كأنما الحكومة قامت مباشرة ببيع العملة الأجنبية الى التاجر المستورد عبر المصرف الوسيط الفاتح للاعتماد لتغطية الاستيرادات .

خامسا – في ظل الرقابة المتشددة على الصرف والتحويل الخارجي فان البنك المركزي غير مخول في بيع العملة الاجنبية خارج نطاق برنامج تمويل التجارة والسفر السياحي العادي الا بموافقة مشروطة مثل نفقات الدراسة على النفقة الخاصة والاستشفاء والتطبب خارج العراق ومستحقات شركات الطيران وبعض الشركات العاملة في العراق المولدة للربح وتحويلات العاملين الاجانب ، مع العرض ان الفترات التي اشتدت فيها الحروب ولا سيما عقد الثمانينيات تم اللجوء الى الاقتراض الخارجي وإشاعة ما يسمى بالدفع الآجل بسبب تدني الاحتياطيات الأجنبية التي استهلكتها الحرب وقد غطت تلك الاتفاقيات جانباً بسيطاً من احتياجات القطاع الخاص الاستيرادي ، قبل ان يؤذن بممارسة سياسة الاستيراد من دون تحويل خارجي التي قادت الى فوضى في مصادر التمويل وتوليد سوق صرف سوداء واسعة ممولة لتلك العمليات الاستيرادية ولكن بكلف تضخمية مشوهة لهيكل الاسعار .

ب- مرحلة استقلالية البنك المركزي العراقي

وهي المرحلة التي ابتدأت منذ العام ٢٠٠٤ والمتمثلة بصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ حيث انفصلت موارد الحكومة المركزية بالعملة الاجنبية عن الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي ،وان ممارسة وظيفة بنك الدولة في ظل الاستقلالية جعلت من ايرادات الحكومة بالعملة الاجنبية والممثلة بحساب DFI الذي تمثل عائداته ايرادات مباشرة للموازنة العامة ، ان تسجل في الميزانية العمومية للبنك المركزي ضمن بنود خارج الموازنة Off Balance Sheet وليس كما كان يجري في المرحلة السابقة لاستقلالية البنك المركزي، حيث تولدت احتياطيات البنك المركزي العراقي منذ العام ٢٠٠٤ عبر اتجاهين :

الاول : وهو الاتجاه الغالب او المباشر

ويتمثل بقيام الحكومة بسد نسبة تصل ما بين ٦٠-٧٠ ٪ من نفقاتها الداخلية بالدينار العراقي عن طريق مبادلة الدينار المنتج في البنك المركزي العراقي بكونه سلطة الاصدار النقدي ومبادلته بالدولار لتمثل عملية مبادلة بين الميزانية العمومية والموازنة العامة او بين بنود داخل الميزانية العمومية وبنود خارج الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي وان هذه المبادلة تتم لأغراض سد النفقات المحلية بالدينار العراقي وان الدولار المتحصل لقاء هذه المبادلة يمثل تراكما للاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي او ما يسمى بالموجودات الخارجية المكونة للنقد الأساس المستعمل في التداول.

ويلاحظ ان تمويل تجارة الاستيرادات الحكومية تتم من المتبقي من النسبة في أعلاه عبر ادارتها من جانب المصرف العراقي للتجارة TBI الذي انشأ في العام ٢٠٠٣ لتمويل الاستيرادات الحكومية كبديل مؤقت او دائم لمصرفي الرافدين والرشيد المثقلين بالديون الحكومية الخارجية ودعاوى الحجز القضائي التي جميعها ما زالت في طريق التسوية .

الثاني :وهو الاتجاه غير المباشر

ويتمثل ببعض التدفقات من تحويلات مقيمة في الخارج الى مقيمين في الداخل ولكن بالرغم من ذلك كانت التحويلات من الكيانات غير المقيمة او (خارجية) الى كيانات غير مقيمة (داخلية) قد تركت بعض بصماتها على تدفق العملة الأجنبية في السوق المحلية وهي ناجمة عن بعض مصروفات الجيش الأمريكي ومختلف الواجهات الأجنبية.

وبناء على فصل احتياطيات العملة الاجنبية الى قسمين الاول يخص الحكومة ويتولى تمويل التجارة الحكومية والثاني احتياطيات البنك المركزي التي تتولى في واحدة من وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها من خلال مزاد العملة الاجنبية، وهو المزاد الذي يمارس وظيفة عمليات السوق المفتوحة في مبادلة الدولار بالدينار ليس لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص واحتياجاته من النقد الاجنبي فحسب، وانما يمارسها كسياسة نقدية للتدخل لأستقرار سعر الصرف و للسيطرة على مناسيب السيولة المحلية واحتواء قوة النفقات العامة التي تولدها الموازنة العامة وبشكل خاص النفقات الجارية وتوليد قوة طلب محلية متنوعة جدا على السلع والخدمات الخارجية امام هشاشة التنويع الاقتصادي المحلي وتعاظم الانفاق الفردي المستمد من قوة النفقات العامة في الموازنة العامة الذي يمثل أس التضخم الناجم عن ضغوط الطلب أو الانفاق الكلي ، حيث لا تشكل مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي سوى ٥٪ من تكوين الناتج المحلي الاجمالي، مما جعل مزاد العملة الاجنبية وسيلة لامتصاص قوة الانفاق الحكومي المولد من الريع النفطي وتغذية السوق واحتياجاتها الواسعة من الطلب على السلع والخدمات الاجنبية ،عبر تمويل البنك المركزي للتجارة الخارجية للقطاع الخاص بوسائل وآليات تمويل متاحة خلفها انعزال العراق عن العالم وانزوائه ضمن الفصل السابع الذي لا يمكن ان يوفر كفاءة عالية في تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص الا من خلال الدفع المقدم او المباشر Cash in Advance كبديل لوسائل تمويل التجارة الخارجية عن طريق الائتمان التجاري او الاعتمادات LCs لكون العراق يحظى بمخاطر ائتمانية Credit Risk ولا يوجد لدى البلاد او مؤسساتها تصنيف ائتماني rating يعتد به في النظام المالي الدولي لكي ينتقل تمويل التجارة من الدفع النقدي عن طريق التحويل المباشر للعملة الاجنبية الى الدفع عن طريق الوسائل الائتمانية في تمويل التجارة المذكورة آنفا مثل رسائل الاعتمادات LCs او تحصيل المستندات Documentary collections وغيرها من وسائل تنظيم التجارة .

٢- الاستنتاجات:

اذا كانت الموازنة العامة عبر سياستها المالية قد اخفقت في تحقيق قاعدة قوية للنمو الاقتصادي ومالت كثيرا نحو الانفاق الجاري المولد للتضخم بسبب ضعف القاعدة الانتاجية الوطنية ،فان مثل هذا التوجه يتقاطع مع المبادئ الاساسية للسياسة النقدية واهدافها في تحقيق الاستقرار عن طريق التصدي للأنفاق او توليد عرض معوض لنقص العرض المحلي من خلال تمويل تجارة الاستيراد وجعل العرض منسجماً مع قوة الطلب وبخلاف ذلك فان تقييد مزاد العملة الاجنبية امام نواقص خطيرة في تنويع العرض المحلي واخفاقات سياسة التنمية لا يؤدي الا الى توليد كارثة في الاقتصاد تتمثل بضرب عناصر الاستقرار فيه وابعاد وتحريف السياسة النقدية عن اهدافها في اكبر موازنة عامة في تاريخ العراق تبلغ ٨٣ تريليون دينار عراقي.

واذا ما اريد تبديل فلسفة السياسة النقدية في تنفيذ بعض ادواتها كمزاد العملة الاجنبية ، فينبغي ابتداءً العمل على تبديل فلسفة السياسة المالية وجعلها سياسة مولدة للتنمية وتوسيع العرض وقاعدة الانتاج المحلية وتعظيم كفاءتها وتقليل مستويات البطالة الفعلية التي ما زالت تزيد على ١٨٪ من أجمالي القوة العاملة ، مما يتطلب تقييم حزمة السياسات الاقتصادية بعيدا عن اي توجهات انتقائية في تقييم بعض السياسات من دون الأخرى.

× مستشار البنك المركزي العراقي

الاقتصادي | العدد (1775) السنة السابعة - الثلاثاء (20) نيسان 2010

أولويات الاقتصاد العراقي وتحديات المستقبل

الدكتورة عامرة البلداوي

بعد تحقيق تقدم ملحوظ في الجانب الأمني عرضت معظم القوائم الانتخابية اولويات برامجها للسنوات الاربع القادمة يتصدرها النهوض بالاقتصاد العراقي وتفعيل خطط اقتصادية والتصدي لملفات اقتصادية شائكة ظلت مؤجلة طوال فترة السنوات الاربع الماضية بسبب تبني اولويات اخرى.

ان تحريك عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل والخدمات وانجاز اعمار البنى التحتية لتوفير بيئة جاذبة لاستثمارات تنعش الاقتصاد من اكثر الامور التي طالب بها جمهور العراقيين ، ومما لا ينكر ان هذه الامور تتطلب رؤية واضحة للاقتصاد العراقي تبنى على اساسها سياسة وخطط اقتصادية تكون مرتكزا لآليات التنفيذ تأخذ بعين الاعتبار كل الجهود التي بذلت على هذا الطريق ولم تجد طريقا الى النور منذ عام ٢٠٠٣ وتأخذ بعين الحسبان كل الستراتيجيات والخطط المنجزة والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي افرزتها الدراسات والبحوث ومسوحات وزارة التخطيط كذلك تأخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي والاجتماعي ونظام الحكم الجديد الذي بني على اساس تخفيف سلطة المركز نحو صلاحيات اكبر للمحافظات والاقاليم وغيرها ما يجدر وضعه على طاولة البحث مما يشكل العمود الفقري لمعالم الاقتصاد العراقي مابعد التغيير.

أولويات عراقية

قد يسأل سائل ما أولويات العراق للمرحلة القادمة وهل حقا الاقتصاد هو اول الاولويات وان العراق سيغادر اولوية الأمن؟ وهل ستتراجع المناداة بالمصالحة الوطنية بسبب ماتحقق من نتائج افرزتها صناديق الاقتراع بما حقق مشاركة واسعة لا تجعل من موضوع المصالحة اولوية، أم هل سيتفوق الاقتصاد على ملف الخدمات الذي تشتد وطأته وتأثيراته مع ارتفاع حرارة الصيف وكثرة المهجرين والمشردين بلا مأوى بعد أي حادث من حوادث التفجير؟ وهل ستبقى تخصيصات الدولة للتعليم والصحة دون المستوى في الوقت الذي نتطلع فيه الى بذل المزيد من الجهود لكي لا تبقى مدرسة من الطين في العراق ولا يجلس طالب على الارض وان يجد كل عراقي من يعالجه في مركز صحي قريب من مسكنه؟ وماذا عن اولوية القضاء على الفساد والحكم الرشيد أوليس كليهما قد يكونان من اهم اسباب اعاقة النهوض بالاقتصاد فضلا عن بناء المؤسسات والتحول الى العمل بها والابتعاد عن الشخصنة والفردية في القرارات والتنفيذ؟

ما أولوياتنا؟ هل يصح ان نقفز على جميع ماذكرته من امور متعثرة كانت سببا من اسباب انخفاض الانجاز وبطء التقدم لنذهب مباشرة الى ملف الاقتصاد الذي اذا اصطدم بأي منها اعاقته وحالت دون التعاطي به فقد يكون قرارا اداريا سببا في توقف عجلة التنمية الاقتصادية.

أولويات الاقتصاد العراقي

في بلد كالعراق عاش حقبا من الزمن معتمداً على الثروة النفطية في تمويل خزينة الدولة وعطل جميع الفعاليات الاقتصادية الاخرى لا نتوقع ان يتغير ذلك سريعا مع وجود النية والعمل على التغيير ، لذا فأن تأهيل القطاع النفطي من اجل تعظيم ايرادات بيع النفط الخام فضلا عن استغلال أمثل للثروة النفطية وعدم الاكتفاء بتصدير النفط الخام، بل لابد من التحول الى تشجيع الصناعة النفطية وانشاء مصافي ذات طاقة انتاجية عالية للمشتقات النفطية تتناسب مع حجم الثروة والحاجة الى تلك المشتقات مازالت تعد من الاولويات . بالتأكيد هذا لا يعني التغافل عن تنويع الايرادات والخروج من خانة الاقتصاد احادي الجانب، بل على العكس ان الاستعانة بأيرادات النفط الخام في اعادة هيكلة وبناء القطاعات الاقتصادية الاخرى من الاولويات التي يجدر ان تسير جنبا الى جنب مع حجم الاهتمام بالقطاع النفطي .ان حسن استغلال الثروة يكمن في استخدامها في توفير البنى التحتية وجذب الاستثمار واكمال خطوات الاصلاح الاقتصادي التي تعتمد على بناء قواعد اقتصادية رصينة من دون إغفال الجانب الاجتماعي والتنمية البشرية اذ لا خير في اقتصاد قوي حيوي في مجتمع جياع وفقر وبطالة.

يبرز هنا السؤال اين الاولوية في تنويع الايرادات وبأي القطاعات نبدأ في الحقيقة ان الفرشة العريضة لم تتمخض عن شيء طوال السنوات السبع الماضية وان خطط التنمية الشاملة مهمة حقا ولابد من اعدادها ولكن لابد ان تشتمل على اولويات تكرس التخصيصات لها وتوجه بأتجاهها فعلى سبيل المثال ان نسبة ٢٣٪ من الفقراء يتركز النسبة العظمى منهم في الريف تجعل لزاما على أي حكومة ان توجه خططها بأتجاه تخفيض الفقر في الريف فلابد من سياسات وتخصيصات لمجتمع الريف الذي يغلب عليه العمل في الزراعة وتكون لها اولوية وعلى هذا الاساس لابد ان تنهض الحكومة والبرلمان بتعديل التشريعات الخاصة بالقطاع الزراعي فضلا عن اصدار قوانين جديدة داعمة للفلاحين وصغار المزارعين كما يتعين تخفيف الامية في الريف والنهوض بالواقع الصحي في القرى والارياف عامة ودفع عجلة الاستثمار في اطراف المدن ودعم مبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص فيها وتوفير البنى التحتية المشجعة لهم.

ان حسن استغلال الثروة يكمن في استخدامها في توفير البنى التحتية وجذب الاستثمار واكمال خطوات الاصلاح الاقتصادي التي تعتمد على بناء قواعد اقتصادية رصينة من دون إغفال الجانب الاجتماعي والتنمية البشرية

تحديات المستقبل

يواجه الاقتصاد العراقي جملة من التحديات التي تمثل اختبارا لقدرات العراقيين في التعامل معها وايجاد الحلول لها ومغادرتها. فأن نسبة الفقر (٢٣٪) تعد مرتفعة ونسبة البطالة (١٣٪ حسب التعريف العالمي للبطالة) تتذبذب صعودا ونزولا وبنى تحتية مدمرة (مازالت هناك طرق للموت لم تكرس الجهود لأنجاز اعمارها مع انها طرق رئيسة تربط محافظات العراق ببعضها فكيف بنا اذا اردنا اعمار الطرق الريفية ومابين القرى ، مازال الكهرباء يعد من اكبر التحديات لما له من اهمية في الحياة اليومية للمواطن وبمشاريع الاعمار والتنمية ، مازال توفير مياه الشرب النظيفة عبر الحنفيات في مناطق نائية يعد مهمة صعبة وكأن مراكز المدن فقط من حقهم العيش الكريم ولا يحق للقرى والريف والاطراف الا الشرب من الانهر او نقل المياه من الحوضيات).

ويعد اعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة تحديا لأي حكومة جديدة، فهل ستبقى الموازنة تعبر عن توزيع ايرادات الدولة على ابواب مختلفة من دون تحديد الأولويات ومن دون مقارنات ووسائل قياس وتقييم.

كما ان تشجيع القطاع الخاص وعرض سياسة الشراكة بما يضمن ديمومة العمل المشترك وتحويل المسؤوليات لأنعاش هذا القطاع المعطل يعد من اهم التحديات في المرحلة المقبلة، اذ من غير المعقول التعويل على الاستثمار مع وجود قطاع خاص محلي غير قادر على المشاركة فما هي خطة الدولة لأشراكه والى متى ستبقى الدولة تمسك بزمام الامور وتطبق على مفاصل الاقتصاد مع انها تعلن التحول الى اقتصاد السوق؟ ان تشجيع القطاع الخاص المحلي واشراكه عبر سلسلة من السياسات الداعمة لتفعيله وحسن الظن به وتخفيف التعويل على المستثمر الاجنبي الذي سيبقى يراقب ولا يجرؤ على الدخول في السوق العراقية مالم يلحظ مشاركة فعالة للقطاع الخاص المحلي، وهذا يتطلب تفعيل القوانين الاقتصادية المنجزة مثل قانون حماية المنتجات العراقية للمساعدة في خلق بيئة صناعية محلية منافسة اذ من دونها ستبقى حركة التجارة تسير بأتجاه واحد نحو الاستيراد ويبقى سوقنا استهلاكياً، وبتطبيق قانون التعريفة الكمركية سيحقق العراق موارد جديدة فضلا عن تشجيع الصناعات المحلية، ان شعور القطاع الخاص بأنه جزء من عملية التنمية وانه يتحمل مسؤولية مشتركة مع الدولة وان مسؤوليته تجاوزت الجانب الاقتصادي الى الاجتماعي يجعل من هذا القطاع اداة دعم وقوة في تثبيت النظام السياسي وتحقيق الامن وبناء الدولة.

ويبقى امام العراق تحديا اكبر هو استعادة مكانته الاقليمية والدولية بأعتباره بلداً نفطياً يملك ثالث اكبر احتياطي نفطي في العالم وبما لديه من موقع ستراتيجي مهم يجعله مؤهلا لأن يكون رقما صعبا بين اقتصاديات دول المنطقة.

تاريخ صناعة العطور

إعداد / المدى الاقتصادي

لصناعة العطور تاريخ طويل فمنذ القدم يسعى الإنسان إلى تجميل حياته سواء بالروائح أم بالأشكال.

في العصور الحجرية

عرف الإنسان البدائي العطر من استنشاقه للورود والأعشاب، فكان يقطع الأعشاب العطرية ويحرقها لتعطيه الروائح العطرة وكان ذلك غالبا مخصصاً للأغراض الدينية لا للزينة.

في الحضارة المصرية القديمة

صناعة العطور في مصر القديمة كان لمصر الدور الأكبر في تأسيس صناعة العطور وكانت توجد طريقتان لصناعته : الأولى وهى وضع الأزهار في لوحة كبيرة من ورق البردي له طرفان تمسك به سيدتان وتوضع الورود مع قليل من الماء في داخل اللوح ثم تدور كل سيدة الطرف الذي تمسك به عكس اتجاه السيدة الأخرى فيتم عصر الورود وكان يوضع تحتهما إناء كبيرة ليسع الكمية المعصورة ثم بعد ذلك تحفظ في أوانٍ خزفية وفخارية وكان يصنع للملكات وزوجات الأمراء والكهنة للتزين به عند الاحتفالات وكان للطبقات الغنية لا لبقية الشعب.. الطريقة الثانية وهى وضع الورود في إناء فخاري صغير وحرقه لأعطاء رائحة عطرة للجو وكان هذا النوع من العطور جزءاً من القرابين المقدمة للآلهة أو لتوديع المتوفى ولم يكن لأغراض الزينة.

في الحضارة البابلية والآشورية

يعتبر أول كيميائى صنع العطور في العالم هي الكيميائية (تابوتي) التي كانت تعيش في بابل في الألفية الثانية قبل الميلاد، فقد ذكر أسمها في الكتابات المسمارية القديمة وذكرت أيضا إحدى طرقها لصناعة العطور ولكنها غير معلومة وهي في الأغلب مجموعة من الأعشاب الطبيعية والورود تعطى رائحة نفاذة، ولم يعرف الكثير عن صناعة العطور في الحضارة البابلية والآشورية ولا عن طرق استخدامه.

في الحضارة القبرصية القديمة

إناء عطور على هيئة رأس امرأة من قبرص يرجع تاريخه إلى القرن الثاني قبل الميلاد تاريخيا، أول عطر وجد في العالم كان في جزيرة قبرص على يد علماء إيطاليين في أيار ٢٠٠٤ الذي يرجع تاريخه إلى ٤٠٠٠ سنة مضت، وأيضا اكتشفت إحدى البعثات ان قطعة أرض تبلغ نحو ٤٠٠٠ متر مربع كانت مخصصة لصناعة العطور التي غالبا أخذت طريقة صناعتها من الحضارة المصرية القديمة لتشابه طريقة الصناعة والأغراض المستخدمة والتي تناقلت فيما بعد إلى روما إبان الإمبراطورية الرومانية.

في الحضارة القبطية

عندما نشأت الحضارة القبطية ورثت الكثير من الحضارات المختلفة لذا نجد أن صناعة العطور تنوعت في العصر القبطي، وكانت أهم طريقة لصنع العطر هي مزج سائل شجرة المر مع قرفة عادية ثم وضع عصير القصب والقرفة الصينية، وكانت هذه الطريقة ممنوع استخدامها إلا للقساوسة أو للمرأة في بعض الحالات.

في الحضارة الإسلامية

مع أن الحضارة الإسلامية ورثت الكثير عن الحضارة الأغريقية إلا أن العرب هم أول من استخدم تاج الزهرة لاستخراج ماء الزهور منذ ١٣٠٠ عام، ولم يستعمل العرب تاج الأزهار كعطر فقط، بل استعملوها كدواء أيضاً. ولعلّ أقدم أنواع العطور في العالم يدعي "عطر الورد" وقد كان رائجاً جداً لدى القبائل العربية، تعتبر الأزهار مثل الياسمين والبنفسج وزهر الليمون والورد وغيرها، من المصادر المهمة لاستخراج العطور عند العرب، ولكن جوهر العطر يستخرج من مصادر أخرى غير الأزهار، كالخشب ولاسيما خشب الأرز وخشب الصندل، ومن الأوراق مثل النعناع والغرنوق والخزامى، ومن جذور معينة مثل الزنجبيل والسوسن..

إن الطريقة العربية لصناعة العطور تكمن في استقطار تيجان الأزهار مع الماء، وتكون عبر وضع رقائق من الزجاج في إطارات خشبية حيث تغلف بدهن نقي وتغطى بتيجان الأزهار وتكدس الواحدة فوق الأخرى، ويجري تبديل التيجان بين حين والآخر إلى أن يمتص الدهن النقي الكمية المطلوبة من العطر، ولعل أفضل العلماء في صناعة العطور هو بن سينا الذي اكتشف طريقة استخراج العطر من الورود والتي سميت فيما بعد بألتقطير، وأيضا من أبرز العلماء العرب في صناعة العطور هو الكندي الذي ذكر في كتابه (كيمياء العطور) قائمة طويلة لعطور مختلفة وكان في اغلب طرقه يستخدم المسك والعنبر كجزء أساسي في أغلب العطور.

في الحضارة الأوروبية الحديثة

ورثت أوروبا أغلب طرقها من العرب وكان أكثر الناس اهتماما بعلم العطور هم الهونجاريين الذين أضافوا الكحول إلى صناعة العطور، ويعتبر أول عطر يستخدم فيه مادة الكحول كمادة أساسية كان في عام ١٣٧٠ وكان تكليفا من إليزابيث ملكة بولندا والذي أطلق عليه فيمابعدماءهونجاري نسبة للهونجاريين، ومن الملكات اللاتي اهتممن بصناعة العطور هي كاترين دي ميديشي ملكة فرنسا التي كلفت صانع العطور الخاص بها(رينى لن فلورينتن) بإدخال أنواع جديدة من العطور ولكن لم يعرف أي شيء عن طرقه وذلك لسرية مختبره.. خلال عصور النهضة تمكنت فرنسا من السيادة في مجال صناعة العطور فقد كان يصنع في جنوب فرنسا أهم العطور ومستحضرات التجميل العالمية، وعرفت طائفة في فرنسا خلال القرن السابع عشر باسم (صناع العطور) والتي كان لها تأثير ضار في بعض الحالات حيث كانت تستخدم مواد سامة في صناعتها للعطور فعلى سبيل المثال توفيت إحدى الأميرات الفرنسيات بسبب استخدامها للعطور في تجميل بشرتها والتي أثرت على سمعة هذه الطائفة، واهتم ملوك فرنسا جميعا بالعطور فخلال القرن الثامن عشر كان الملك لويس الخامس عشر مهتماً جدا بالعطور فقد كانت عربته الملكية تدهن كل صباح بالعطور وكان أثاثه يدهن يوميا بالعطور وكانت ملابسه تظل داخل إناء العطور لأيام عدة، ولم يهتم الملك لويس الخامس عشر بالعطور في حياته الخاصة فقط ، بل أمر بتحويل بعض المزارع إلى مزرعة للنباتات العطرية، النهضة التي أنشأها لويس الخامس عشر جعلت من باريس مركزا مهما في صناعة العطور وزراعة النباتات العطرية، ومن الملوك المهتمين بالعطور أيضا نابوليون بونابرت الذي عرف عنه بالاهتمام بالترف فقد اهتم أيضا بدهن العربة الملكية بالعطور ويقال أنه في وقت من الأوقات كان يستخدم ٦٠ زجاجة من عطر الياسمين في الشهر وكان أحب العطور إليه هو عطر الجوزفين لاحتوائه على المسك العربي الأصيل.

في إنجلترا لم تكن صناعة العطور شيء مهما إلا بعد مجيء هنري الثامن الذي أدخل هذه الصناعة إلى إنكلترا وأيضا الملكة إليزابيث الأولى أهتمت كثيرا بصناعة العطور حيث يقال انها لم تكن تستطيع تحمل أي رائحة كريهة الأمر الذي سبب لها مرضاً في لسانها، وكانت السيدات تأتي إلى بيت الملكة إليزابيث للتنافس في أفضل العطور رائحة، وحدث التغيير الكبير عندما جاءت الكيمياء الحديثة فقد شهدت صناعة العطور تقدما عظيما بعد الثورة الصناعية الكبرى كما بدأ استخدام العطور بشكل شائع في كل طبقات الشعب، بل وعندما كان سعر العطور يزيد تحدث مظاهرات في لندن، قبل وصول الكيمياء الحديثة إلى الأمريكتين كانت هناك وصفة شعبية تعتمد على مياه من نهر فلوريدا (لاعتقادهم في جمال رائحته) ثم يخلط مع قرنفل وقرفة صينية وأوراق الليمون ،وتطورت طريقة صناعة العطور لتصبح استخداماً مذيباً نقياً يتم استخراجه من النفط، ثم يدور هذا المذيب علي تيجان الأزهار النضرة إلى أن يصبح مركزاً بالعطر، ويتم فصل المذيب بواسطة عملية التقطير، ويُنقى العطر بالكحول ويمكن حالياً تركيب العطور من مواد كيميائية بحيث تبدو وكأنها روائح طبيعية وأصبحت صناعة العطور لها شركات كبرى متخصصة في هذا المجال.

الاقتصادي | العدد (1775) السنة السابعة - الثلاثاء (20) نيسان 2010

الكتاب / كازينو الشيطان - المؤلفة / فيكي وارد

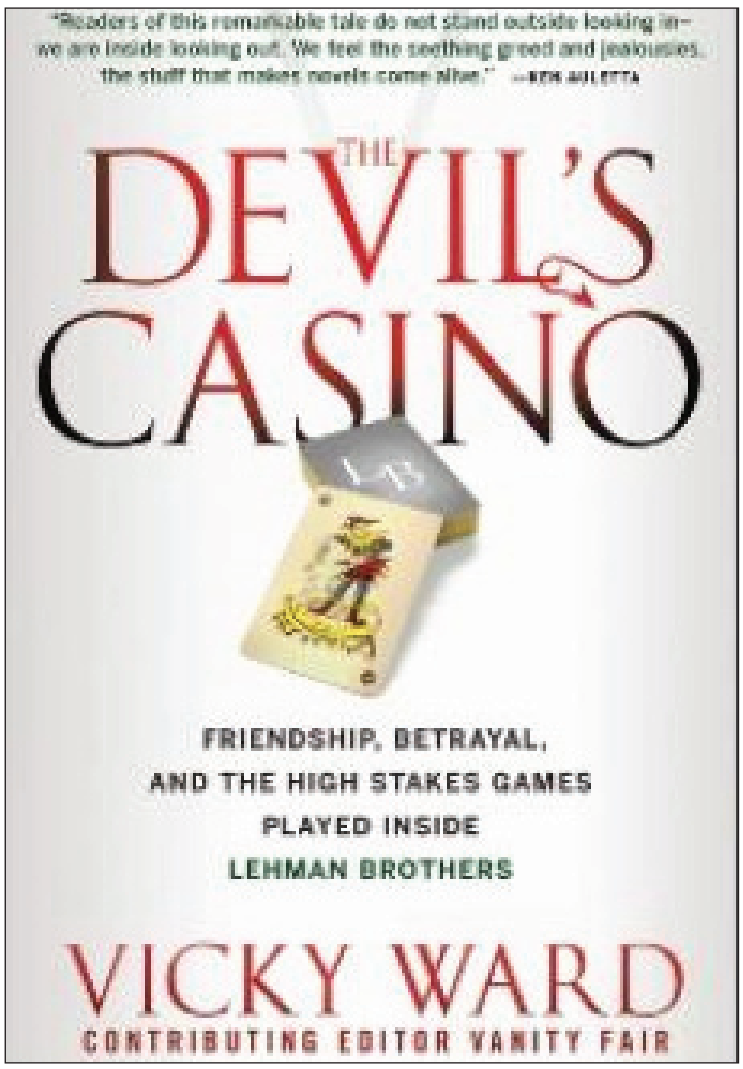

إنهيار ليهمان أخوان الذي أدى إلى الكارثة

ترجمة / عادل العامل

"إني أستيقظ كلّ ليلة و أنا أفكر : ماذا يمكن أنّي قد فعلت بصورة مختلفة؟ ماذا يمكن أنّي قلت؟ ماذا كان علي أن أفعل؟ و قد بحثتُ في نفسي كلّ ليلة، و أعود إلى هذا : عندما اتخذت تلك القرارات، اتخذت تلك القرارات بالمعلومات التي كانت لدي، يمكنني أن أنظر إليكم مباشرةً و أقول، إن هذا ألمٌ سيظل معي بقيّةَ حياتي."

عندما ألقى ديك فولد بهذه الكلمات في الكونغرس، تعرض للتعنيف بصوت عال على إبدائه أسفه بصورة غير كافية لدوره في انهيار ليهمان أخوان ـ أكبر إفلاس في أميركا ـ في أيلول ٢٠٠٨، و هو إفلاس أدى إلى الانهيار القريب للنظام المالي العالمي. مع هذا، نجد أن تاريخ فيكي وارد لسنوات مصرف وول ستريت للاستثمار الـ ٢٥ الأخيرة، و الـ ١٥ النهائية منها تحت رقابة ديك فولد، يدعم بشكل واسع تقييم المدير التنفيذي الرئيس السابق لنفسه، و لا يقدم أية بيّنة على التصرف الخاطئ المزعوم الذي يريد أناس كثيرون رؤيته أمام القضاء من أجله.

و في الحقيقة، تكتب الآنسة وارد، و هي مساهمة في مجلة Vanity Fair " بالرغم من المظاهر و أسطورة الحفاظ على الذات الخاصة بكونه غوريلا قوية متنفذة، فإن ديك فولد لم يكن أبداً مرادفاً حقاً لليهمان "، و بدلاً من كونه الملك المستبد بأحراش ليهمان، فإنه كان في الواقع مجرد " قائم مقام " لقائدي الشركة الأكثر قوة اللذين خدما فنياً تحته، كريس بيتيت و من ثم جو غريغوري.

حسنٌ، ربما

إن تقرير الآنسة وارد يتسم بالجاذبية تماماً، و لو أنه يعاني من حقيقة أن كلاً من فولد غريغوري رفضا التعاون معها، وهي توحي بالقليل مما هو جديد بشأن أيٍّ منهما. فقد كان فولد يحب لجهازه الوظيفي، و بوجه خاص مديريه التنفيذيين، أن يكونوا متزوجين و مخلصين و أن يرتدوا بدلة و ربطة عنق، و هو يشعر بالاطراء و المداهنة حين يخاطبه رئيس أركانه الجديد، بعد مشاهدة فيلم عن الحياة البرية، باعتباره نتوادوميلا، و تعني في بوتسوانا " هو الذي يحيِّي بالنار ". و يصر فولد على مديريه التنفيذيين أن يأخذوا زوجاتهم في نزهة سيراً على الأقدام خلال تراجع سنوي في بيته في سَن فالي، يوفر أساساً لفصل استضافة أو ترفيه عنوانه " ربات بيوت ليهمان اليائسات "، و للانصاف، فإن الشكاوى من كون الأزواج عبيداً لشركتهم يمكن أن تكون قد سُمعت عالياً في أية شركة من شركات وول ستريت.

إن غريغوري، رئيس ليهمان حتى يوم إطاحته قبل النهاية، ينبغي أن يكون قد تم تركيزه على تصعيد بيان ميزانية الشركة. و بدلاً من هذا سمح لنفسه أن تشوّشه حملةٌ تهدف إلى تحويل ليهمان إلى نموذج للصوابية السياسية، وراح غريغوري يناصر الخليع، و السحاقية، و المخنث و شبكة عابرة للأجناس في الشركة و استأجر ٣٠ مديراً تنفيذياً لتسيير برامج التنوع و الاحتواء، و أصبح له سريعاً لقب " أوبرا وينفري وول ستريت ".

و يعلم القارئ أن كريس بيتيت، الذي مات في حادث عام ١٩٩٧، يعتبره البعض شخصاً ورعاً يجسّد فلسفة ليهمان، " شركة واحدة "، الأسطورية التي تحطمت لاحقاً تحت إدارة فولد و غريغوري. و قد تلقّت الآنسة وارد الكثير من العون من أسرته و أصدقائه إلى حد أنه أخل بتوازن كتابها، حتى أنها تُجري مقابلةً مع بيتيت نفسه، من خلال وسيط روحي، مستخرجةً النبأ المثير بأن غريغوري " قد مارس الغش " و أن فولد " يغطي آثاره على نحو أفضل "وهي توفر تقريراً مثيراً عن تعافي ليهمان من هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ (على برجي التجارة العالمية)؛ و كانت تُشغل ثلاثة طوابق من البرج الشمالي، فكم زوّد هذا البقاء، عقبَ الهروب المبكر من الكارثة، إحساس ليهمان بالمناعة، الذي استمر حتى ضربة منتصف الليل؟

إن القليل من القرّاء ستكون لديهم الطاقة لاستيعاب أكثر من كتاب أو كتابين عن الأزمة المالية. و لقد وُصفت الأيام الأخيرة من وجود ليهمان على نحو أشمل من قبل أندرو روس سوركين في (أكبر من أن تفشل) و بمنظور أعظم اطلاعاً و انفعالاً من قبل لاري مكدونالد و باتريك روبنسون في (فشل كبير للفطرة السليمة Common Sense). و إذ تبدأ آلام الموت، ترسم الآنسة وارد فولد باعتباره بعيداً غير مطّلع و غير قادر على أن يرى كم كانت الأمور قد أصبحت سيئة : غوريلا في الضباب، إذا جاز التعبير. و لهذا الأمر، في الأقل، ينبغي أن يشعر فريق دفاعه بالامتنان.

عن / The Economist

السير الأعمى نحو الكارثة

ترجمة اسلام عامر

كارثة اقتصادية قد تحدث في اليابان

حذر المراقبون الخارجيون و على مدى سنوات عدة ان التركيبة اليابانية للركود الاقتصادي و الديون الوطنية المتزايدة امران غير قابلين للدعم و التقوية. فتتعثر اليابان في انكماش الاسعار و كدست اكبر ناتج اجمالي محلي في العالم بنسبة (١٩٠٪) غير ان ارباح السندات الحكومية بقيت منخفضة و المقاييس المعيشية بقيت مرتفعة كما هو معتادٌ عليه.

اذا قمت بزيارة اليابان فأنك لن تجد اي علامة مادية على وجود الازمة و سترى ان السياسيين و صناع القرار قد تخاصموا فيما بينهم و وضعوا الخطط لكنهم قد اختاروا في النهاية ان يتركوا الامور على حالها.

ان الامر لا يمكن ان يبقى على حاله تلك مطولاً لانه يزداد سوءا لذا يحتاج بلد اليابان احتياجا طارئا لسياسات جذرية من شأنها التغلب على تلك المشاكل فضلا عن احتياجها لقادة جدد يطبقون تلك السياسات.

العقبات الثلاث

ثمة ثلاث عقبات من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف الى طفو الازمة المالية اليابانية العامة على السطح.

اول تلك العقبات هي السندات الحكومية فما برحت الدولة في اعتمادها على الاشخاص الذين يقومون بالايداع لكن مادام سكان الصين في تقدم عمري لذا فأنهم يستهلكون ودائعهم لذا فأنهم سيملكون القليل من المال الذي يمكن ايداعه في السندات الحكومية.

يقول احد أبحاث صندوق النقد الدولي انه حتى و ان بقيت نسبة الوائع على ما هي عليه الان فان الدين الاجمالي يمكن ان يتجاوز اصول الميزانية الاجمالية و ذلك بـ٢٠٫٥.

لذا فأن اليابان يمكن ان تعتمد على الأجانب في تمويل ديونها و انها ستحتاج الى المزيد من العوائد العالية التي من شأنها توفير صكوك حقيقية و يقول غولدمان ساكس ان بعض المستثمرين الاجانب يجندون انفسهم مسبقا للانهيار.

اما المشكلة الثانية و هي التراجع (عكس التضخم): يمكن ان تكون الاسعار الآخذة بالانخفاض قد ساعدت الحكومة من خلال تزويد حاملي السندات بأرباح غير مرئية و ذلك من جهة اما الجهة الاخرى يعد التراجع خطرا محدقا على الاقتصاد و يرفع التراجع من نسبة الناتج الاجمالي المحلي الى نسبة اعلى.

و لأن التوقعات بخصوص التراجع قد أخذت مكانها الثابت يتوقع اليابانيون بقاء الاسعار او انخفاضها في السنوات الخمس المقبلة و ستستمر التوقعات في اتخاذها النحو المتشائم.

و على الرغم من التحسن في النشاطات الاقتصادية العالمية غير ان اليابان لا تستطيع حساب مدى قوة الطلب الخارجي لدعم النمو الذي يقوده التصدير كما هي الحال في العقد الماضي، و هنا تكمن المشكلة الثالثة، من دون اقتصاد ذي ميزانية اكبر لن ينتج نمو العوائد الضريبية الكافية لتقليل الدين.

و من احدى العلامات المشؤمة هي ان الميزانية التي تم تطبيقها في الاول من نيسان عام ٢٠١٠ و التي تمت بأستعارة ٤٤ ترليون ين اي ما يعادل ٤٦٨ مليار دولار هي الميزانية الاولى التي تجاوزت تخميناتها عوائد الضرائب بـ٣٧ ترليون ين.

لم تكن جهود اليابان الرامية نحو التغلب على تلك المشكلات سوى نحيب و عويل ليس إلا، فما يحتاجه اليابان هو نشاط فعال و هذا يعني اعادة تشكيل الهيكلية التي لها ان ترفع من الانتاجية و اعادة التشكيل المالي لتعزيز النمو فضلا عن ايجاد المحفزات المالية القوية. من الواجب توفر تلك الامور الآنفة الذكر لتحدث صدمة مفاجئة من شأنها ارجاع الاقتصاد الى الحياة من جديد، و يمكن لتلك المتطلبات ان تتراوح بين الفحص الدقيق لقوانين الضرائب و عملية تحول سلطة الحكومة إلى الزراعة و الى افتتاح المحميات الاقتصادية مثل النقل و الطاقة وصولا الى التنافسية الاجنبية.

ان الحلول الواعية القصيرة المدى تهدف الى جعل الحكومة اكثر قوة في نمو الناتج الاجمالي المحلي الامر الذي يساعد على إيقاف الديون عند ارتفاع نسبة الناتج المحلي الاجمالي، و سيضمن كذلك عدم اختناق السلطات اختناقا سريعا عند الخوض في عملية الانتعاش الاقتصادي بسبب القلق من التضخم.

لكن ذلك يضع امامنا الافتراض الذي يقول بأن السياسيين يرغبون في ان يصبحوا اكثر جرأة، فليس المحصول الذي بين يديهم الان كل شيء. ففي شهر ايلول الماضي عندما وصلت فترة حكم الحزب التي استمرت على مدى ٣٥ عاما الى نهايتها كان هنالك بعض الامل في ان ينهج الحزب الياباني الديمقراطي منهجا جديدا،لكنه لم يفعل ذلك فقد تم أمساك رئيس الوزراء يوكيو هوتاياما و اكثر مساندية فعاليةً في فضيحة تمويل الانتخابات الامر الذي زعزع ثقة الشعب بالحكومة. فلقد تشبثوا بنماصبهم و اهتموا شديد الاهتمام بمستقبلهم و لم يهتموا بمستقبل الحزب الديمقراطي الياباني و بالتالي فهم لم يهتموا بالشعب الياباني نفسه.

عانت السياسات الاقتصادية كثيرا،فقد راوغ هوتاياما على إعادة التشكيل المالي متذرعا بوجوب انتظار اليابان الى نهاية الانتخابات العمومية في عام ٢٠١٣ قبل قيامها بأعادة تشكيل النظام الضريبي لكنه مخطئ لان اليابان تحتاج الى تغييرات طارئة في الاستثمار الضريبي و حتى انها يمكن ان تحتاج الى اتفاق ضريبي يتدرج في الصعود.

عندما رفعت مجموعة من المصلحين المزعومين الحزب المنشق هذا الاسبوع لتأسيس مؤهلات جديدة يمكنها ان تكون قد امسكت بالمحافظين الماليين المعارضين للتغيير فضلا عن احتمالية امساكه بالمراكز الاستثمارية الصديقة لكن تلك المجموعة و على ما يبدو قد تحركت نحو الاتجاه الصائب.

لقد حان الوقت ليقوم اعضاء حكومة هوتاياما بإنشاء أجندة جديدة تحتاج المعارضة الرئيسة كذلك الى تغيير في نظامها. و قد ابدى حراس اليابان القديمون قلقهم حيال الخطوات الجذرية التي من شأنها ان تسرع من الازمة المالية لذا فضّلوا الوضع الراهن لانهم لا يدركون مدى الخطورة الكبيرة في الوضع الراهن.

ثمة ثلاث عقبات من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف الى طفو الازمة المالية اليابانية العامة على السطح. اول تلك العقبات هي السندات الحكومية فما برحت الدولة في اعتمادها على الاشخاص الذين يقومون بالايداع لكن مادام سكان الصين في تقدم عمري لذا فأنهم يستهلكون ودائعهم لذا فأنهم سيملكون القليل من المال الذي يمكن ايداعه في السندات الحكومية.

عن الايكونومست

الاقتصادي
العدد (1775)السنة السابعة -الثلاثاء (20) نيسان 2010

المرصد الاقتصادي

الاستيراد العشوائي للسيارات زاد في زحمة شوارع بغداد

وسائقو التكسي في حيرة بين المنفيست والحديث

بغداد / المدى الاقتصادي

كان لانفتاح الحدود العراقية على مصراعيها بعيد سقوط النظام السابق بالغ الاثر البالغ في بروز ظاهرة الاستيراد العشوائي غير المنظم، حيث دخلت آلاف بل ملايين السيارت ومن مختلف الموديلات وأالاشكال والانواع والتي اطلق عليها سيارات المنفيست حيث سجلت في دوائر المرورعلى وفق اللوحات السوداء ، وباتت متداولة في الشارع على انها سيارات تكسي لكن لاتحمل مواصفات التكسي تقابلها مبادرة متأخرة من الشركة العامة للسيارات وهي استيراد الكثير من السيارات التكسي الصفراء من ايران والصين و ذات مواصفات عالية الجودة والمتانة ، واصبحت محط استقطاب المواطن .

السيارات تلك حملت اسماء عدة منها السمند والسايبا والشيري والبيجو ، حيث غزت الشارع العراقي واصبحت منافساً قوياً لسيارات المنفيست.

(المدى الاقتصادي) رصدت هذه الظاهرة واستطلعت اراء عدد من المواطنين حيث أن هناك الكثير منهم حمّل الحكومة هذا التخبط العشوائي في الاستيراد فيما رأى البعض الاخر ان هذا الكم الهائل من السيارات اثر في انسيابية المرور والحركة في الشارع بحيث زاد في الازدحام اضافة الى ان اغلب الطرق مسدودة بالحواجز في حين رأى البعض ان سيارة التكسي الحديثة هي الاكثر حضورا في الشارع العراقي والناس أكثر إقبالاً عليها. المواطن ياسر الحمداني ٤٥ سنة يملك سيارة برنس منفيست قال انه يعمل سائق تكسي ولفترة طويلة من الزمن اما ألان فقد تراجعت هذه المهنة لان المواطن اصبح لايركب السيارات المنفيست ويذهب الى التكسي الحديث لوجود المواصفات بها من تبريد خاصة في الصيف الحار الذي يعاني منه العراق.

أحمد الجميلي ٢٢سنة يملك سيارة بيجو ايراني حديث ٢٠٠٩ قال انه كان يملك سيارة منفيست ولكن اضطر لبيعها والتقرض في سبيل شراء الحديث على الرغم من ارتفاع ثمنها، مضيفا لقد وجدت في هذه السيارات متانة اضافة انها لاتستهلك بنزيناً والمواطن أكثر إقبال لوجود التبريد بها في حين سيارات المنفيست لاتملك تلك المواصفات وتابع انه يتم استقطاع اجرة اكثر من الركاب لانه السيارة فيها تبريد .

فاتن عباس ٢٥سنة طالبة جامعة ترى لاضير ان تدفع اجرة اكثر لكن بالمقابل السيارة فيها تبريد وحديثة ولاتقع فيها عطلات كما هوموجود بسيارات المنفيست لان بصرحة السيارات الحديثة هي صورة حضارية لشوارع بغداد التي اصبحت تعج بسيارات المنفيست ذات الموديلات القديمة والتي زادت من الارباك والازدحام قاسم السامرائي٥٥سنة يقترح ان يتم تصنيع تلك السيارات في العراق وتجميعها في معامل ولكن المحركات تستورد من المانياو فرنسا كما تفعل ايران وتباع للمواطنين بالتقسيط .

المواطن حسين العنبكي ٣٥سنة عبر عن حيرته لان سيارته حديثة ولكنها منفيست ولايمكن ان تكون تكسي إلا لوجود أرقام من قبل دائرة المرور والى الان لم تسجل اغلب هذه السيارات المنفيست ويتخوف من احتمال تسقيطها ويضطر الى بيعها حديد او قطع غيار .

عبدالله العيبي المدير العام لشركة العامة لادارة النقل لخاص أكد أن هناك ضوابط محددة فيها مواصفات التكسي الاصفر الذي هو خاص لسيار ات التكسي مع المرور منها ان يكون اللون الاصفر او البرتقالي هو المتعامل به والعلامة الضوئية لتكسي الجوال واسم المحافظة والتسلسل ورقم المركبة وقد تم تحديد العمر من موديل ٩٤ فما فوق على ان كل سنة يزحف الموديل سنة واحد مضيفا ان في ما يخص السيارات المنفيست لاتسجل تكسي الا ان تتوفر المواصفات المطلوبة لانه كما تعرفون ان بعد سقوط النظام السابق اصبح الاستيراد عشوائي ودخلت الكثير من السيارات لذك اضطر ت دوائر المرور ان تعطي اللوحة السوداء رقم منفيست ضمن لسيارة الداخلة وفق هذه الطريقة في حين كانت تعطى اللوحة الحمراء الى التكسي والصفراء الى سيارة الحمل اما البيضاء فتعطى الى السيارة الخاصة سيارات المنفيست وضعت عليها لوحة سوداء تحت تسميت منفيست ولايمكن ان تكون سيارة اجرة وفق الضوابط الا اذا صبغت باللون البرتقالي واعطيت علامة التكسي هذا فيما يخص الضوابط التي اعطيت للمرور والى الان لم تفعل تلك الضوابط لان المشكلة لديهم في الارقام التي تسجل عليها تلك السيارات وأكد العيبي للمدى ان الشركة العامة لادارة النقل الخاص في العراق لديها آلية جديدة لوضع المتطلبات الضررية لتكسي والمني باص حسب الظروف المناخية للعراق ولابد للمركبة ان تحمل معايير خاص يتطلب توفرها في المركبة قبل اعطاء رخصة لعملها على التكسي الجوال لذلك اصدرت تعليمات لوزارة ان تأخذ بهذه الشروط في الاستيراد حتى نستطيع تطبيقها مضيفا أن الشركة العامة لنقل الخاص انهت وضع دراسة كاملة عن موضوع التكسي المميز يضمن تشغيل مشترك مع القطاع الخاص وهو تكسي الطلب الذي شاع في دول الجوار والسيارات وأشار العيبي ان الشروط التي اشترطت في العقد أضافة الى متطلبات الراحة والامان يجب ان تزود بنظام جي بي اس نظام تحديد موقع المركبة وتعقبها ونظام العداد ومنظومة اتصال لاسلكي اضافة الى ان السائق يقوم بأرتداء الزي الرسمي المميز وقد رفع هذا المشروع للوزارة وتم توقيع العقد وهي ضمن العقود التشغيلية حيث سوف توفر فرصة عمل بما يقارب ٥٠٠٠ فرصة لأبناء بغداد وقابلة لزيادة أما في ما يتعلق بموضوع تفعيل نظام العدد فذكر العيبي ان هذا الاجراء قيد الدراسة وهو سوف يفعل في القريب العاجل حسب الشروط اما الوقت او المسافة أو ألاثنين معا لانه لابد من تحقيق توازن بين طرفي المعادلة الذي هو الراكب والسائق بعد النصف الثاني من هذه السنة سوف يفعل موضوع العداد بعد مصادقة الدراسة من قبل وزارة النقل.

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

سياسة الإقراض

■ عباس الغالبي

اثارت سياسة الاقراض الحكومي التي درجت عليها المصارف الحكوية مؤخراً ردود افعال متباينة بين مؤيد ومعارض حيث انقسم المراقبون الى فريقين الاول اتجه الى اعتبار القروض ضرورة ملحة تندرج في اطار الارتقاء بالمستوى المعيشي لشرائح الموظفين والثاني عد هذه السياسة مضرة بالاقتصاد الوطني منطلقاً من ان سياسة الاغراق في القروض المصرفية تؤدي الى تبديد المال العام وضياعه في ظل عدم وجود الرقابة الكافية لوصولها الى مستحقيها.

ومن اللافت للنظر ان وزارة التخطيط كانت قد اكدت في ستراتيجية الحد من الفقر التي اطلقتها مؤخراً اهمية وجدوى القروض الممنوحة عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن قروض الاسكان والتي تعتبر من السياسات المجدية والتي تساهم في الحد من الاختلالات والظواهر التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في وقت ان الاليات التي تمنح بضوئها هذه القروض من قبل مصرفي الرافدين والرشيد بحاجة الى اعادة نظر والى منهجية جديدة تتناسب مع متطلبات المرحلة والحاجة الفعلية للشرائح المجتمعية، مع ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار ارتفاع سعر الفائدة والبالغة ٨٪ على قرض الاسكان و٦٪ على السلف واطئة المبالغ ، وهي مازالت مرتفعة وبحاجة الى اعادة نظر الا ان تمسك ادارتي المصرفين ينطلق من رؤية الربح والخسارة لا من اعتبارات المساهمة في عملية البناء الاقتصادي والتنمية المستدامة .

> **من الضروري ان تتدخل الحكومة عبر وزارة المالية في سياسة الاقراض عن طريق تشكيل لجنة عليا من مجموعة من الخبراء ةالاكاديميين والمصرفييم من القطاعين العام والخاص تتولى وضع ستراتيجية تفصيلية تتعامل مع المعطيات الحالية والحاجات الضرورية التي يمكن من خلالها رسم مسارات حقيقية للاقراض المصرفي**

ومن الضروري ان تتدخل الحكومة عبر وزارة المالية في سياسة الاقراض عن طريق تشكيل لجنة عليا من مجموعة من الخبراء الاكاديميين والمصرفيين من القطاعين العام والخاص تتولى وضع ستراتيجية تفصيلية تتعامل مع المعطيات الحالية والحاجات الضرورية التي يمكن من خلالها رسم مسارات حقيقية للاقراض المصرفي من قبل المصارف الحكومية والخاصة على حد سواء سعياً لجعلها سياسة منتجة وتفضي الى اسهامات مهمة في عملية التنمية .

ولابد من التعريج ايضاً على عملية الاقراض التي تتعامل معها المصارف الخاصة والتي مازالت متوجسة غير جريئة غير قادرة على مواكبة طلب المستهلك ما جعل الهوة واسعة بين الجمهور والمصارف الخاصة التي أخذت تتجه الى المصارف الحكومية في التعامل المصرفي بشتى تعاملاته الاخرى ، حيث لابد للمصارف الخاصة ان تعيد النظر هي الاخرى بآليات الاقراض وان تعمل على تسهيل هذه العملية على وفق ضمانات تحفظ رؤوس الاموال وتحقق الربحية المعقولة وتنطلق الى مساهمات اكبر واعمق في عملية التنمية الجارية في البلد سعياً لخلق ثقة مطلوبة مع الجمهور بعد ان اخذت هذه الثقة بالتلاشي والانزواء الى لاشيء.

ومن هنا فان السياسة الاقراضية في المصارف الخاصة والحكومية معاً بحاجة الى اعادة نظر وتعديل ورؤى جديدة تنسجم مع طبيعة التحول الاقتصادي الجاري في البلد والذي يتطلب منظومة مصرفية تضمن سياسة اقراضية ناجحة تخلق حركة في السوق تكون مجدية ولاتضر بالاقتصاد الوطني .

abbas.abbas80@yahoo.com